مجلة البحث العلمي في الآداب
(مجلة علمية محكمة)
(ISSN2356-8321) (Print)
(ISSN2356-833X) (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/

أثر التعليم الفنيّ في تعزيز رأس المال البشريّ وسوق العمل
مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنيّة أنموذجًا

سلوى السيد عبد القادر
أستاذ الأنثروبولوجيّا المساعد والقائم بعمل رئيس القسم
مدير وحدة ضمان الجودة بكلية الآداب-جامعة الإسكندرية-مصر
Salwa.foa.alex@gmail.com

تاريخ استقبال البحث: ٤ إبريل ٢٠٢٠
تاريخ قبول النشر: ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٠

المستخلص:

أضحت تنمية رأس المال البشريّ من القضايا المُلِحّة؛ لتعزيز القدرات والكفاءات البشريّة بواسطة التعليم والتدريب المستمر، والتعليم الفنيّ يؤدي دورًا مهمًا في تنمية رأس المال البشريّ لمنتسبيه، ويُسهم في إعدادهم؛ كي يمثلوا في المستقبل قوة عاملة مؤهلة تعزز الإنتاجية الصناعيّة والخدمية. وتركزت جهود تطوير هذا القطاع من التعليم في عدة من المجالات منها: التعليم المزدوج، ونظم الشراكة مع القطاع الخاص؛ لتعزيز الجانب المهاريّ، وتقليل الفجوة بين مواصفات الخريج ومتطلبات سوق العمل، وهدفت الدراسة إلى تحديد دور التعليم الفنيّ في تعزيز رأس المال البشريّ، وسوق العمل الحرفيّ عن طريق دراسة مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج المطبق في عدة من المدارس الفنيّة بمحافظة الإسكندرية بوصفه أنموذجًا، وبذلك يُعَدّ التعليم الفنيّ(وتحديدًا مشروع رأس المال) متغيرًا أساسيًا، وتعزيز رأس المال البشريّ وسوق العمل متغيرين تابعين، وارتكزت الاستراتيجية المنهجية على دراسة أنثروبولوجية ميدانية للمشروع في اثنتين من المدارس الثانوية الفنيّة المطبق فيها المشروع بمحافظة الإسكندرية، واستخدمت أدوات المنهج الأنثروبولوجيّ؛ المقابلات المتعمقة والملاحظة المباشرة وصيغت النتائج بطريقة وصفية تحليلية كيفية على ضوء عدة مرتكزات نظرية: نظرية رأس المال البشريّ ورأس المال الاجتماعيّ، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج نوقشت في محاور اختصت بوصف واقع المشروع، وأبعاده الاجتماعيّة والثقافيّة، ومستقبله، وأثره في تعزيز رأس المال البشريّ وسوق العمل.

الكلمات المفتاحية : مشروع رأس المال الدائم- التعليم الفنيّ-رأس المال البشريّ-رأس المال الاجتماعي- سوق العمل.

المقدمة:

أضحت تنمية رأس المال البشريّ من القضايا المُلِحّة؛ لكونها عملية ضرورية؛ لتعزيز القدرات والكفاءات البشريّة بواسطة التعليم والتدريب الفنيّ والسلوكيّ المستمر؛ إذ تمد الإنسان بالمعرفة والمهارات المختصة بأساليب الأداء المطورة التي تزيد من قدرته على العمل والإنتاج، فتمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية؛ لتواكب الطبيعة الدينامية لسوق العمل؛ ومن ثم تعزز السلوك الوظيفيّ والاجتماعيّ.

أولًا- إشكالية الدراسة والأهمية النظرية والتطبيقية

جدير بالذكر أن التعليم العام -وفق طبيعته الخاصة-لا يستوعب جموع الراغبين في الالتحاق به، والشيء نفسه يصدق على التعليم الجامعيّ، فضلًا عن تشبع سوق العمل بكثير من خريجي برامج التعليم الجامعيّ، وعلى النقيض من ذلك يحتاج سوق العمل إلى أيدٍ عاملة من خريجي بعض نوعيات التعليم الفنيّ بمستوياته: المتوسط، وفوق المتوسط، والعالي، وقد لا تتوافق مواصفات خريج التعليم الفنيّ مع متطلبات سوق العمل، فتضطر الشركات أو الأفراد بأنفسهم لإنفاق الكثير من الوقت والمال والجهد في التدريب وإعادة التأهيل لسوق العمل؛ لضمان استمرار نسق العمل والإنتاج(السلع، والخدمات) بها، ويضاف إلى ما سبق الثقافة المجتمعيّة غير الداعمة للتعليم الفنيّ بنوعياته، وعلى الرغم من ذلك، فإنّ قطاعات التعليم الفنيّ تستوعب آلافًا من الطلاب سنويًا، ويشارك آلاف أخرى من خريجيه في قوة العمل، كما تتزايد أعداد الملتحقين والخريجين سنويا.

فبلغ عدد المقيدين في التعليم الفني بنوعياته؛ الصناعي، والتجاري(عام+فندقي)، والزراعي، بنظامي (٣-٥) سنوات (١,٨٦٤,٨٤٢) على مستوى الجمهورية منهم (٦٠,٤٦٥) في محافظة الإسكندرية كما بلغ عدد خريجيه (٤٨٦,٤٠٥)، منهم (١٦,٣٣٦) بالإسكندرية في عام ٢٠١٨، وتزايدت الأعداد في العام ٢٠١٩م إذ بلغ عدد المقيدين على مستوى الجمهورية (١,٩٢٤٢٥٨) منهم (٦٥,٠٣٠) في محافظة الإسكندرية كما وصل عدد الخريجين (٥٢٨٨٩٢) منهم (١٩٧٤٠) بالمحافظة. (النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٨ ، و٢٠١٩ ص ٦٢-٨٥)

ما تقدم يؤكد أن التعليم الفنيّ بوصفه نظامًا تعليميًا ذا طبيعة خاصة يؤدي دورًا مهمًا في تنمية رأس المال البشريّ لمنتسبيه، ويُسهم في إعداد الموارد البشريّة؛ كي تمثل في المستقبل قوة عاملة مؤهلة تُسهم في تعزيز الإنتاجية الصناعيّة والخدمية؛ ومن ثم تُسهم في تحسين جودة الحياة، وتتعزز أهمية هذا النظام من منطلق أن الكفاءة الاقتصاديّة لأي دولة تعتمد على مستوى مواردها البشريّة عامة؛ ولاسيما القوى العاملة التي تتحدد قيمتها وفق جودة نظم التعليم والتدريب ومدى توافقها واتفاقها مع متطلبات سوق العمل حتى تقل الفجوة بين مواصفات(المعارف والمهارات المكتسبة) خريجي التعليم الفنيّ بنوعياته المختلفة وبين متطلبات سوق العمل التي تتغير بوتيرة لا تتناسب مع معدل تطور نظام التعليم الفنيّ.

وبناءً على ما تقدم فقد تركزت عدة من الجهود؛ لمواجهة التحديات السابقة والتصدي لها؛ إيمانًا بأهمية هذا القطاع من التعليم؛ من أجل الإنتاج والتنمية المستدامة، وتركزت جهود التطوير في عدة من المجالات منها: التعليم المزدوج، ونظم الشراكة مع القطاع الخاص؛ من أجل التطوير، أي:تعزيز الجانب

المهاريّ، وتقليل الفجوة بين مواصفات الخريج ومتطلبات سوق العمل، ويعد مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفنيّ والمبادرات والبرامج المنبثقة عنه نماذج لتلك الجهود التطويرية التي نشأت؛ لتلبية حاجات منتسبي التعليم الفنيّ والمستفيدين منه، والتي تهدف إلى توسيع دور المدارس الفنيّة في خدمة المجتمع المحليّ، وتحسين الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة لمنتسبيه، فضلًا عن صقل المهارات المعرفيّة والمهنية لهم بوصفهم رأس المال البشريّ المنتج، واستغلال مقومات الإنتاج بالمدارس في إنتاج عائد اقتصاديّ يصب في تطوير العملية التعليميّة، وقد يُسهم ذلك -بشكل غير مباشر- في تحسين الصورة الذهنية للمجتمع عن منتسبي التعليم الفنيّ؛ ومن ثم ارتفاع معدلات الالتحاق به، فيستقطب بعض الكفاءات، وتكون هذه المدارس بمنزلة حاضنات لرأس المال البشريّ في المجال الحرفيّ بوصفه مجالًا ضروريًا في أي منظومة اقتصاديّة، وإيمانًا من الدولة بأهمية التعليم الفنيّ، فقد سعت إلى تفعيل الكليات التكنولوجية؛ لتستوعب مثل هذه الفئات الراغبة في مواصلة المراحل العليا من التعليم، كما وضعت وزارة التربية والتعليم تقييم مشروع رأس المال ضمن مجالات الاهتمام المدرجة في خطة مصر(٢٠٣٠).

ويتضح-على ضوء ما تقدم- موضوع البحث في تحديد دور التعليم الفنيّ في تعزيز رأس المال البشريّ، وسوق العمل الحرفيّ عن طريق مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج المطبق في عدة من المدارس الفنيّة بمحافظة الإسكندرية بوصفه أنموذجًا للجهود المستمرة في هذا المجال، وبذلك يُعَدّ التعليم الفنيّ(وتحديدًا مشروع رأس المال) متغيرًا أساسيًا، وتعزيز رأس المال البشريّ وسوق العمل متغيرين تابعين.

وتتضح الأهمية النظرية في إثراء المكتبة بأول دراسة أنثروبولوجية عن مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية أما الأكثر أهمية من وجهة النظر الشخصية الأهمية التطبيقية وتبدو فيما سوف يُتوصل إليه من نتائج، تمثل اقتراحات للجهات المنوط بها تطوير التعليم الفنيّ عامة ، وإعداد العمالة الفنية الماهرة وربط الخريج بسوق العمل؛ مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة الاستثمار والقوى العاملة ومؤسسات القطاع العام والخاص؛ اقتراحات يمكن أن تُسهم في توجيه عملية اتخاذ القرار التي تعزز من قيمة المشروع بوصفه قيمة مضافة على المستوى الاجتماعيّ والاقتصاديّ والمعرفيّ والمهاريّ لرأس المال البشريّ من منتسبي هذا النوع من التعليم، وعلى مستوى المجتمع المحليّ ككل. خاصة وأنه ضمن الاهتمامات البحثية المطلوبة في خطة مصر ٢٠٣٠م بقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية.

ثانيًا-الأهداف؛ تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. وصف واقع المشروع، والمقومات والمجالات.
٢. تحديد الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة لمشروع رأس المال.
٣. تقصي أثر المشروع في تعزيز رأس المال البشريّ وسوق العمل.

ثالثًا- التساؤلات؛ تثير الدراسة تساؤلات تختص بالقضايا الآتية:

١. طبيعة مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنيّة وأهميته ومقوماته ومجالاته.

٢. الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة لمشروع رأس المال.
٣. مستقبل المشروع وأثره في تعزيز رأس المال البشريّ وسوق العمل

رابعًا-الدراسات السابقة

- دراسة "حنان محمد ربيع" في عام ٢٠١٨م بعنوان: تصور مقترح لتطوير مشروع رأس المال الدائم بالتعليم الفني في ضوء ريادة الأعمال، وهدفت إلى تطوير المشروع في المدارس الفنية في ضوء خصائص ومهارات ريادة الأعمال واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استبانة على عينة من المعلمين المشاركين بالمشروع في أربع محافظات مصرية، وخلصت إلى أن ريادة الأعمال تقوم بدور كبير في تطوير المشروع، وانتهت إلى وضع تصور مقترح لتطوير المشروع بالمدارس الفنية من خلال الإفادة من ريادة الأعمال.

- دراسة كل من (إيمان ذكى أحمد رزق سالم وسوزان محمد المهدي وفاطمة زكريا محمد) في ٢٠١٧م بعنوان: تطوير التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة لعصر اقتصاد المعرفة؛ انطلقت الدراسة من الدور المحوري الذي يقوم به التعليم الفني الصناعي في اقتصاد المعرفة عن طريق إعداده للطاقات البشرية القادرة على الإبداع والابتكار واستغلال الأفكار الجديدة، وخلصت إلى عدة من الأفكار لكي يكون منسجمًا مع متطلبات اقتصاد المعرفة، والتي تتضمن إدخال إصلاحات جذرية فى نظام التعليم الفني الصناعي وبرامجه بهدف تكامله وربطه بمتطلبات اقتصاد المعرفة.

- دراسة "آمال سيد مسعود" في عام ٢٠١٦ بعنوان: تصور مقترح للإفادة من مراكز التدريب المهني في ضوء الاحتياجات التدريبية لطلاب التعليم الفني الصناعي، وهدفت إلى وضع تصور للإفادة من إمكانات مراكز التدريب المهني التابعة للوزارات المختلفة في ضوء الاحتياجات التدريبية لطلاب الثانوي الفني الصناعي ، وطبقت استبانات على عينة من معلمي العملي بالمدارس الصناعية، ومديري مراكز التدريب المهني في محافظات مصر، وخلصت إلى تحديد الاحتياجات التدريبية للطلاب في التخصصات المختلفة، وتحديد إمكانات مراكز التدريب المهني المادية والبشرية، ووضع التصور المقترح.

- دراسة "منال سيد يوسف حسنين" في عام ٢٠١٦ بعنوان: رؤية مقترحة لتطوير سياسة التعليم الفني في مصر في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، وتركزت محاور الرؤية في سياسة القبول والهيكل التنظيمي والمناهج وإعدام المعلمين والتدريب والمباني والتجهيزات ونظم الشراكة والمبادرات والمهارات المطلوب توافرها في الخريج ولم تتناول الدراسة مشروع رأس المال الدائم بالمدارس الفنية على الرغم من تناولها لبعض المبادرات الأحدث مثل الشراكة والتعليم المزدوج .

- دراسة "محمد حسن الحبشي" في عام ٢٠١٤م بعنوان: رؤية مستقبلية لتطوير مناهج التعليم الفني في مصر في ضوء النماذج الدولية لإعداد العمالة ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، هدفت إلى بناء رؤية مستقبلية لتطوير مناهج التعليم الفني نظام الثلاث سنوات في ضوء النماذج الدولية لإعداد العمالة الماهرة بما يتيح رفع القدرات الأساسية التنافسية لخريجيه على المستويين المحلي والعالمي والوفاء بمتطلبات واحتياجات التنمية، وخلصت إلى وضع الرؤية المستقبلية المستهدفة.

- دراسة "دينا محمد ربيع" في ٢٠١٢ بعنوان: تقييم مخرجات التعليم الفني الصناعي في مصر في ضوء احتياجات قطاع الصناعة: الواقع الراهن و آفاق المستقبل، حاولت الدراسة تقييم الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم الفني الصناعي في مصر، و مدى توافق مهارات الخريج لمتطلبات قطاع الصناعة، ووظفت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الكمي، والمسح التتبعي لسوق العمل المصري، وللمشروعات الصناعية بمصر.

- دراسة كل من (Aroos, S., Ahmed, G., & Bassiouny, E.) في عام ٢٠١٦م بعنوان: تقييم جودة المناهج التطبيقية بمؤسسات التعليم الفني الفندقي، وهدفت التعرف إلى مدي جودة تدريس المقررات التطبيقية في المؤسسات الفنية الفندقية وطبقت استقصاءً على عينة عشوائية من طلاب المعاهد الفنية الفندقية بمحافظة الإسكندرية وخلصت إلي عدم تطبيق جميع الطلاب للتطبيقات العملية بأيديهم واقتصارها على المشاهدة، وعدم كفاية عدد ساعات الدروس التطبيقية الحالية، وعدم توفر وسائل تعليمية حديثة لزيادة فاعلية تدريب الطلاب وتنمية مهاراتهم؛ لتواكب متطلبات سوق العمل.

- دراسة "كامل السيد عبد الرشيد عبد ربه" في عام ٢٠١١م بعنوان: تطوير برامج التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة للتأهيل لسوق العمل رؤية مستقبلية، هدفت إلى تشخيص الواقع الحالي لبرامج الإعداد بالتعليم الفني الصناعي، والتعرف إلى أزمة سوق العمل المصري و أبعادة وتحدياته وأثره على التعليم الفني الصناعي، وخلصت إلى وضع رؤية مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفني الصناعي في ضوء المتطلبات المتجددة للتأهيل لسوق العمل.

- دراسة "دسوقي عبد الجليل" في عام ٢٠١٠م بعنوان: المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر، هدفت التعرف إلى مشكلات الملاءمة المهنية والتقنيات وطبقت استبانة على عينة من الخريجين ومشرفي توظيف الخريجين وعدة من المدارس والشركات الصناعية بمحافظة القاهرة، وخلصت إلى أن معظم الخريجين يحتاجون إلى زيادة التدريب العملي، وحددت المشاكل التي تعيق الملاءمة المهنية في: نقص المناهج الدراسية، وضعف التدريب العملي، وضعف التنسيق بين التعليم وعالم العمل، وعدم كفاية التمويل. وحددت الأسباب في ضعف الاهتمام الرسمي بالتعليم الفني ، واستدامة النظرة الاجتماعية، ونقص عملية التوجيه والإرشاد المهني، ونقص المعلومات عن سوق العمل. واقترحت الدراسة أن من الضروري تزويد الطلاب بمهارات الاعتماد على الذات لزيادة وعيهم وإدراك التغيير وجعلهم أكثر مسؤولية.

وكشفت النظرة المتعمقة للدراسات السابقة المتوفرة على موقع بنك المعرفة المصري وجوجل سكولر أن الدراسات المتاحة عن التعليم الفني في مصر في السنوات العشر الأخيرة تحتاج إلى المزيد من التعمق وإلى أن تشمل جميع نوعياته؛ فاختص بعضها إما بالتعليم الفني عامة أو بإحدى نوعياته لاسيما الصناعي وتناولت الموضوعات إما تقييم مخرجاته وبحث مدى جودة برامجه، وطرق التدريس والتدريب، وملاءمتها لسوق العمل، وإما اقتراح برامج جديدة ورؤى تطويرية بناء على تقييم واقعه واستشراف مستقبله في ضوء احتياجات المجتمع والصناعة، بهدف رصد المعوقات واقتراح الرؤى والتصورات التطويرية، كما ركزت بعض الدراسات على إعداد الطالب والمعلم واستراتيجيات التعليم والتعلم، واعتمدت على أسلوب المسح بالعينة، وأكدت جميع الدراسات أهمية التعليم الفني في أي منظومة تعليمية، وأهمية مخرجاته لأي منظومة صناعية أو خدمية، ونبهت للقصور في التدريب والجانب

التطبيقي ومن ثم المهاري لدى الطلاب، وضعف التجهيزات الحديثة والمواد الخام اللازمة للتدريب، وأكدت أهمية التمويل والشراكة مع القطاع الصناعي العام أو الخاص، والحاجة الملحة لإنشاء برامج جديدة وتطوير تخصصات قائمة لملاءمة مواصفات خريج التعليم الفني لاحتياجات سوق العمل، كما أكدت استمرار الثقافة المجتمعية غير الداعمة للتعليم الفني، وأكدت الرؤى التطويرية على جميع عناصر المنظومة بداية من دراسة الاحتياجات وتقييم الوضع الحالي مرورًا بصياغة الأهداف والسياسات والإجراءات والمتطلبات اللازمة للتطوير كما لم تغفل رعاية الموهوبين. ولم يُعثر إلا على دراسة واحدة في عام ٢٠١٨ عن مشروع رأس المال الدائم من هنا تتأكد أهمية الدراسة الحالية في تناول الموضوع من وجهة النظر الأنثروبولوجية، كما تعد إضافة للتراث النظري حول المشروع إذ توجد ندرة في الدراسات المختصة به، وقد عززت نتائج الدراسة الحالية أغلب النتائج المتوصل إليها من الدراسات السابقة وإن اختلفت عنها إذ تناولت واقع المشروع في المجالين الزراعي والصناعي ومن ثم فالمتوقع أن يشهد المستقبل القريب المزيد من الدراسات التي من شأنها أن تُسهم في صياغة تصور فاعل لتطوير المشروع يشمل كافة نوعيات التعليم الفني والعناصر ذات الصلة، بما يعزز تطوير رأس المال البشري لمنتسبيه ويعزز سوق العمل بالعمالة المدربة اللازمة للصناعة والتي تخدم خطة التنمية المستدامة في مصر.

خامسًا- المفاهيم الأساسية:

التعليم الفنيّ والمدارس الفنية

يقصد بالتعليم الفني Technical Education الإعداد الأكاديمي والمهني للطلاب من أجل الوظائف المختصة بالعلوم التطبيقية والتكنولوجيا الحديثة، ويهدف إلى إعدادهم للمهن المصنفة فوق الحرف الماهرة وما دون المهن العلمية أو الهندسية، ويُقدم التعليم الفني عادة في مناهج ما بعد المدرسة الثانوية التي يبلغ طولها عامين ، ولا يتم تصميمها لتؤدي إلى درجة البكالوريوس ، ويتم تقديمها في مجموعة متنوعة من المؤسسات مثل المعاهد الفنية. (The Editors of Encyclopedia Britannica, 1998,Technical education, P1) وحدد قانون التعليم ١٣١ لعام ١٩٨١م مفهوم التعليم الثانوي الفني الذي يهدف إلى إعداد فئة "فني"، و"فني أول"، و"مدرب" في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وينمي الملكات الفنية لدى الدارسين، ويتم القبول في نوعياته بعد الحصول على شهادة إتمام الدراسة بمراحل التعليم الأساسي، وتحدد أقسام الدراسة في نوعياته وفقا لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية.

ويقصد بالتعليم الفني إجرائيًا في هذه الدراسة؛ نظام تعليم بالمرحلة الثانوية مصمم لإعداد العمالة المدربة يمنح درجة الدبلوم المتوسط بنظام (٣-٥)سنوات ويؤهل خريجيه لممارسة حرفة تتحدد وفق النوعية(صناعي-زراعي-تجاري) والتخصصات المنبثقة منها، ويؤهل خريجه إما للعمل مباشرة كفني أو فني أول أو مدرب، أو للالتحاق بالمعاهد الفنية والكليات التكنولوجية، والمدارس الفنية تلك المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات التعليم الثانوي الفني بنوعياته(صناعي-زراعي-تجاري) .

مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج؛ ويقصد به إجرائيًا في هذه الدراسة؛ أحد المشروعات المطبقة ببعض المدارس الثانوية الفنية(صناعي-الزراعي) بنظام الثلاث سنوات والذي يستهدف تعزيز الجانب المهاري للطلاب والمعلمين، وتوفير مصدر دخل لمنتسبي المشروع وتقديم خدمات إنتاجية

للمجتمع المحلي، والذي ينظم أعماله القرار الوزاري رقم ٤٦٣ في عام ٢٠١١ وتعديلاته المتتالية حتى عام ٢٠١٩م.

سادسًا- الإطار النظريّ

تتبنى الدراسة إطارًا نظريًا تحليليًا مرتكزًا على الاتجاه الاجتماعيّ في الأنثروبولوجيّا الاقتصاديّة ونظرية رأس المال البشريّ ورأس المال الاجتماعيّ، فرأى Talcott Parsons "تالكوت بارسونز" الأنثروبولوجيّا الاقتصاديّة بوصفها تخصصًا يهتم بدراسة الاقتصاد بوصفه نظامًا متممًا لنظام آخر أكبر هو المجتمع(غانم، ب.ت، ص ٦) وبذلك ربط بين الاقتصاد والمجتمع، فيؤدي الاقتصاد دورًا ما يتكامل مع بقية الأدوار التي تُؤَدَّى بواسطة النظم الأخرى في المجتمع بما يعزز التساند والاعتماد المتبادل بين الجزء والكل، أو بمعنى آخر بين الاقتصاد والمجتمع.

ويعد كل من .Firth, R "ريموند فيرث" و.Nash, M "مانتج ناش" و.Haviland, W" وليام هافيلاند" من دعاة الاتجاه الاجتماعيّ في الأنثروبولوجيّا الاقتصاديّة؛ فنظرة "فيرث" إلى النظام الاجتماعيّ نظرة بنائية، وينظر إلى النظام الاقتصاديّ بوصفه شيئًا تابعًا للمجتمع؛ فحين درس الاقتصاد الريفيّ لصيادي الملايو وجده أكثر الأشكال الاقتصاديّة شيوعًا في العالم المعاصر، وحدد خصائصه وارتباطه بنمط معين من البناء الاجتماعيّ والعلاقات الاجتماعيّة، ووصف العلاقات الاقتصاديّة أنها علاقات شخصية تعتمد على المركز الاجتماعيّ، وأن العمل يقدم بوصفه خدمة اجتماعية لا اقتصاديّة، وأن الأهداف الاقتصاديّة تترجم في شكل غايات وأهداف اجتماعية.(غانم،١٩٨٢، ص ٢٢-٢٣)

وأكد Nash "مانتج ناش" أن السمات السوسيوثقافية تؤثر في النشاط الاقتصادي. (Nash, 1972, P 367) وأكد Haviland "ويليام هافيلاند" الآراء السابقة، ورأى أن في أي نسق اقتصاديّ لا يمكن فهم العمليات الاقتصاديّة أو تفسيرها من دون معرفة العوامل الثقافيّة التي تُحدد-على ضوئها- المطالب والحاجات، وأنّ المجال الاقتصاديّ للسلوك لا ينفصل عن المجال الاجتماعيّ والثقافيّ. (Haviland, 1997, 465)

سابعًا- الاستراتيجيّة المنهجية:

ارتكزت الدراسة على استراتيجية منهجية معتمدة على المنهج الأنثروبولوجيّ؛ وصيغت النتائج بطريقة كيفية وصفية تحليلية على ضوء عدة مرتكزات نظرية، وعلى دراسة ميدانيّة لمشروع رأس المال الدائم بالمدارس الثانوية الفنيّة على مستوى مدارس محافظة الإسكندرية بوصفه أنموذجًا للجهود الساعية إلى تعزيز رأس المال البشريّ معرفيًا واقتصاديّا واجتماعيًا؛ ولتحقيق مزيد من التعمق ركّزت الدراسة الميدانيّة على مدرستين طُبِّق المشروع عليهما، وتناولت تجربتهما بمزيد من التدقيق، فضلًا عن استخدام عدة أدوات لجمع المعلومات، منها: الوثائق الرسمية، والملاحظة البسيطة والمقابلات المتعمقة مع المسئولين الرسميين، وصاحب ذلك استخدم دليل عمل ميدانيّ أُعد لهذا الغرض.

ثامنًا-مجالات البحث:

المجال المكانيّ: تحدد في مديرية التربية والتعليم-الإدارة العامة للتعليم الفنيّ- وموقعها: القرية العاشرة أبيس بالإسكندرية، وفي أنشطة مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج في اثنتين من المدارس المطبق

بهما المشروع تغطي نوعيات التعليم الفنيّ المطبق بها المشروع (الزراعيّ-الصناعيّ) وهما: المدرسة الثانوية الزراعيّة العسكرية، ومدرسة محمد عليّ الثانوية الزخرفية والمعمارية

أ- المدرسة الثانوية الزراعيّة العسكرية والمعروفة بمدرسة الزراعة، وتقع بمنطقة الرأس السوداء التابعة لحي المنتزه، وهي صرح في التعليم الزراعيّ، وأنشئت في عام (١٩٤٨م) على أرض عزبة البرنس "وحيد يسري" ابن خالة الملك "فاروق"، وصِهر السلطان "حسين"، على مساحة تقدر بـ٥٠ فدانًا من أجود الأراضي الزراعيّة، وأضيف إليها الشعبة المهنية في عام (١٩٩٢م)، وتقع في شارع "مصطفى كامل" أمام شركة إدفينا بالرأس السوداء بسيدي بشر طريق الملاحة-الإسكندرية، وتضم المدرسة ٦٠ فصلًا، ومتوسط عدد الطلاب في الفصل الواحد٧٠ طالبًا، وعدد الطلاب في العام الدراسيّ (٢٠١٩-٢٠٢٠) الذي أجريت فيه الدراسة ٣٩٩٠ طالبًا، كما تضم الأقسام الآتية: تصنيع الألبان ومنتجاتها، والإنتاج الداجنيّ، والإنتاج الحيوانيّ والصحة البيطرية، والصناعات الغذائية، والحاسب الآليّ، وتربية النحل ودودة القز، وتتكون المدرسة من مبانٍ تعليمية وإدارية وخدمية،فضلًا عن المعامل والورش وعنابر تربية الدواجن،والطيور، والحيوانات:(عجول، وماعز، وأغنام) وجراج الجرارات، والمعدات الزراعيّة بقسم الميكنة والهندسة الزراعيّة، وصوبة قسم الزهور، ونباتات الزينة، وتقدم خدمات تعليمية وإنتاجية تسهم في سد جانبٍ من احتياجات المجتمع المحليّ، مثل: إنتاج عجول التسمين والدواجن بأنواعها، وإنتاج المنظفات بأنواعها، والإنتاج الغذائيّ، مثل: المربى والمخبوزات والمخللات، وإنتاج عسل النحل وشمع العسل ودودة القز، وتقدم مجموعة من الاستشارات الفنيّة المجانية في المجال الزراعيّ، وتُسوق المدرسة منتجاتها وخدماتها داخلَ المدرسة أوعن طريق المنافذ المنتشرة حول أسوار المدرسة، وعددها :٦ منافذ، كما تشارك في جميع المعارض التي تنظمها مديرية التربية والتعليم.

ب- مدرسة "محمد عليّ"الثانوية الزخرفية والمعمارية التابعة لحي وسط بالإسكندرية، وتقع في ٢٣ شارع هومير المتفرع من شارع قنال السويس–الشاطبيّ، وبُنيت في عام (١٩٠٤م) في عهد الخديوي"عباس حلمي" الثاني حفيد "محمد عليّ باشا؛ لتحقيق حلم جده في بناء مدرسة متخصصة في الصنايع؛ لخدمة المجتمع والجيش، وضُمت إلى وزارة التربية والتعليم في عام (١٩٥٣م)، ويصل عمر المدرسة إلى ١١٥ سنة، وتضم مبنى أثريًا وتراثيًا مسجلًا من أقدم المباني، وهي أول مدرسة تعمل بالطاقة الشمسية في المحافظة، وتضم المدرسة ٥ شعب هي: الشعبة المعمارية، وتشتمل على: (بناء، وتشطيبات، وفورم خرسانية، وأعمال صحية)، والشعبة المعدنية، وتشتمل على: (أثاث معدنيّ، وحديد مشغول، ولحام، ومعادن زخرفية)، والشعبة الخشبية، وتشتمل على : (نجارة أثاث، وحفر على الخشب)، والشعبة الزخرفية، وتشتمل على: (زخرفة وإعلان، وتكنولوجيا الطباعة)، والنسيجية، وتشتمل على: (نسيج وسجاد، وملابس جاهزة، وطباعة منسوجات)" وتحوي ١٥ قسمًا، أبرزها: العمارة والبناء والفورم الخرسانية والزخرفة والديكور والأثاث المعدنيّ، وقسم الطباعة الوحيد على مستوى المحافظة، وتطبق المدرسة أنواعًا مختلفة من التعليم: التعليم العام، ويشتمل على ١٥ تخصصًا، والتعليم المهنيّ، ويشتمل على ٥ تخصصات:(أعمال صحية، ونجارة أثاث، وزخرفة، ونسيج، وملابس جاهزة)، والتعليم المزدوج (GIZ) بالتعاون مع الشريك الألمانيّ _مشروع مبارك كوول سابقًا_ ويشتمل على تخصصين: طباعة المنسوجات والنسيج؛ وبموجبه يقضي الطالب أربعة أيام في المصنع، ويومين في المدرسة، وتختص المصانع بالتدريب في التخصصين، ومنها: مصنع "روبرت"، ومصنع "نظمي" لطباعة المنسوجات، ومصانع المنطقة الصناعيّة في النزهة، مثل:

مصنع "ماس" (للنسيج وطباعة المنسوجات)، كما استحدثت وحدة توظيف عن طريق توقيع بروتوكولات تعاون مع المصانع والشركات؛ لتدريب الطلاب بالمصانع؛ وتوظيفهم في أثناء فترات الإجازات، أو بعد انتهاء اليوم الدراسيّ بعائد ماديّ مجزٍ.

المجال الزمنيّ: أُجري البحث في العام الدراسيّ (٢٠١٩-٢٠٢٠) من أول أغسطس (٢٠١٩م)–مارس (٢٠٢٠م)، واستغرقت الدراسة الميدانيّة المركزة ستة شهور، واختصت الفترة من أغسطس إلى سبتمبر بجمع البيانات والمعلومات الرسمية المختصة بالمشروع من الإدارة العامة للتعليم الفنيّ بمديرية التربية والتعليم في قرية "أبيس العاشرة"، كما تخللها الحصول على الموافقات الرسمية والتصاريح من إدارات الأمن للمعلومات والاتصالات بالمديرية، وبالإدارات التعليميّة التي تتبعها المدارس، واختصت الفترة من أكتوبر٢٠١٩-مارس ٢٠٢٠ م) بالدراسة المركزة للمشروع في المدرستين. وشمل **المجال البشريّ** ٢٨ حالة، منهم: ٦ من القيادات والمسئولين والخبراء بمديرية التربية والتعليم المختصين في إدارة التعليم الفنيّ (الصناعيّ والزراعيّ)، ومنسق عام التدريب والجودة والأنشطة والتخطيط الاستراتيجيّ للتعليم الفنيّ، و٦ قيادات بالمدرستين؛ خمسة منهم ذكور، و١٥من المعلمين ورؤساء الأقسام (٦ إناث و٩ ذكور)، كما اشتمل على مستثمر واحد في مجال الصناعات الغذائية : (المخبوزات، والجاتوهات) ضمن مشروع الشراكة؛ من أجل التطوير بمدرسة الزراعة، وكان هو المستثمر الوحيد في وقت إجراء الدراسة الميدانيّة، وقد روعي في اختيار المبحوثين في المديرية تخصصهم في مجال التعليم الفنيّ بنوعياته؛ ولاسيما الخبراء في مشروع رأس المال الدائم (بلغت خبرتهم أكثر من عشرين عامًا بدأوا عملهم بوصفهم معلمين بالمدارس الفنيّة، ثم تدرجوا في السلك الإداريّ؛حتى تقلدوا مناصبهم الحالية بالمديرية)، وبالنسبة للمدرسة، فقد روعي في الحالات المختارة من المعلمين والقيادات أن تشتمل على جميع تخصصات المدرسة؛ ولاسيما الأقسام المطبق فيها مشروع رأس المال الدائم، أو مشروع الشراكة، حيث تجاوزت خبرة جميع المبحوثين العشر سنوات.

تاسعًا-مناقشة النتائج:

انطلاقًا من أهداف البحث والتساؤلات، فقد قُسمت النتائج إلى ثلاثة محاور تعالج الأهداف، وتجيب عن التساؤلات وهي:

المحور الأول- وصف واقع مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفنيّ.

المحور الثاني- الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة للمشروع.

المحور الثالث- أثر المشروع في تعزيز رأس المال البشريّ وسوق العمل: رؤية تقييمية.

المحور الأول- وصف واقع مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفنيّ.

يعد مشروع رأس المال الدائم بمنزلة ورشة تدريب عن طريق الممارسة، وخط إنتاج اقتصاديّ في كل مدرسة، تصاحبه آليات تسويق لإنتاج عائد اقتصاديّ عن طريق تعاقدات مديرية التربية والتعليم ومنافذ البيع؛ ولاسيما لمنتجات التعليم الزراعيّ والصناعيّ

أهداف المشروع:حددت المادة (١) من القرار الوزاريّ رقم ٤٦٣ بتاريخ (١/٢٢/ ٢٠١١ م) بشأن مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفنيّ : (تجاريّ، وزراعيّ، وصناعي) (البوابة الالكترونية للتعليم الفني) ثلاثة أهداف هي:

أ- رفع مستوى الطلاب عن طريق مزيد من التدريبات العملية، وإكساب المدرسين مزيدًا من الخبرات

ب- الإفادة من مقومات الإنتاج بمدارس التعليم الفنيّ في الإسهام في خطة إنتاج الدولة

ج- زيادة دخل الطلبة والمدرسين عن طريق إثابتهم عن أعمالهم بقدر إنتاجهم

وكشفت الدراسة الميدانيّة عن تبني الأهداف السابقة وتنفيذها بواسطة كل من مشروع رأس المال ومشروعات الشراكة؛ من أجل تطوير التعليم، والتعليم المزدوج، وقد صيغت أهداف المشروع بواسطة المبحوثين من الخبراء والمعلمين على النحو الآتي:

- رفع مستوى الأداء التعليميّ للطلاب وإكساب المدرسين مزيدًا من الخبرات، وزيادة دخلهم بقدر إنتاجهم.
- تنمية التعليم الفنيّ والنهوض به، وتشجيع قطاع الصناعة العام، ورفع كفاءة المنتج المصريّ عن طريق تعزيز مهارات القوى البشريّة؛ لتصبح مؤهلة للمشاركة في سوق العمل والإنتاج بالصناعات والمهن المختلفة.
- استيعاب النشاط الطلابيّ في أوقات الفراغ وأيام العطلات.
- التوسع في خدمة المجتمع وتعزيز التواصل بينه وبين المدرسة، إما عن طريق توفير منتجات يحتاج إليها المجتمع؛ ولاسيما السلع والمنتجات الغذائية، وإما عن طريق اجتذاب مستثمرين؛ للاستثمار والمشاركة في تدريب الطلاب على أيدي محترفين، وباستخدام إمكانات حديثة، وتوفير فرص عمل لبعضهم عن طريق مشروعات الشراكة والتعليم المزدوج، ومن هنا تتجلى أهمية المشروع في الآتي:
- الإسهام في بناء مهارات الطلاب، وتعزيز مهارات المعلمين وتجويدها. وأكد أحد الخبراء: "هدف المشروع زيادة موارد المدارس ورفع كفاءة التدريب كمرحلة أولى بعدها جاء تطوير المشروع من خلال مشروع الشراكة من أجل التطوير وهدفه تدريب المعلمين والطلاب وإكسابهم خبرات والتدريب على أحدث الأجهزة والمعدات في السوق"

- توفير عائد ماديّ لمنتسبي المشروع: (المعلم، والطالب، والمدرسة، والإدارة التعليميّة، والمديرية، ووزارة التربية والتعليم)

- تُسهم الخبرات المكتسبة من المشاركة في المشروع في تهيئة الطلاب لعمل مشروع خاص بعد التخرج بما يُلائم احتياجات سوق العمل ومتطلباته؛ ومن ثم تعزز مفهوم ريادة الأعمال لدى منتسبي المدرسة.

- تعزيز المشاركة المجتمعيّة بين المدرسة والمجتمع بما يسهم في بناء سمعة طيبة للتعليم الفنيّ، ويسهم في تحسين الرؤية المجتمعيّة نحوه؛ وتجلى هذا -أولًا- في مشروعات الشراكة؛ من أجل التطوير المطبقة في المدرسة الثانوية الزراعيّة، كما تجلى -ثانيًا- في نظام التعليم المزدوج (GIZ) المطبق في مدرسة "محمد عليّ" الثانوية الصناعيّة الزخرفية؛ وأكد أحد الخبراء: "أن مشروعات الشراكة من أجل

التطوير مع المستثمر الخاص تطويرًا لمشروع رأس المال الدائم، وجزءًا لا يتجزأ منه، وجاءت تفعيلًا لتوصيات المؤتمر الثاني للتعليم الفنيّ المنعقد في عام (٢٠٠٧ م)، بوصفها حلًا لمشكلة عدم وجود مقومات التشغيل في بعض المدارس يعني المكان موجود ولا توجد معدات أو عمالة مدربة تتيح استغلاله اقتصاديّا وتدريبيًا ويوجد مستثمرين يرغبون في الإفادة والاستفادة ويشغلوا الطلبة بأجر رخيص، فيتم التعاون معهم فيستفيدوا من إمكانات المدرسة، مع الالتزام بتدريب الطلاب وإعطائهم أجرًا قد يصل بالنسبة للطالب الواحد إلى (٧٠٠ جنيه شهريًا" ، فتهدف الشراكة إلى تدريب المعلمين والطلاب، وإكسابهم المهارات والخبرات، والتدريب على أحدث الأجهزة والمعدات وأحدث تقنيات الإنتاج وتقديم الخدمات في تخصصات المدرسة، فضلًا عن الاستغلال الأمثل لموارد المدرسة وإمكاناتها، وتقوم فكرة الشراكة على التكامل بين المستثمر الخاص وبين المدرسة على ضوء شروط المدرسة وتحت إشرافها، فتقدم المدرسة مقوماتها الماديّة والبشريّة من مبانٍ ومعامل، ومنافذ بيع وطلاب، ويقدم المستثمر مقومات الإنتاج الأخرى، مثل: المعدات وخطوط الإنتاج الحديثة والتجهيزات اللازمة، وقد يتولى التسويق بواسطة منافذ التوزيع التابعة له، ويلتزم المستثمر بتدريب الطلاب في توقيتات معينة، وقد يستعين بهم في العمل بعد مواعيد المدرسة مقابل أجر إضافيّ.

المدارس المطبق فيها المشروع:

المشروع مطبق في عدة من مدارس التعليم الفنيّ: الصناعيّ والزراعيّ بالمرحلة الثانوية على مستوى جميع الإدارات التعليميّة بالإسكندرية، وذلك على النحو الآتي:

أ. مدارس التعليم الصناعيّ

- إدارة شرق: ٣ مدارس: (رشدي الصناعيّة بنات، وطلعت حرب للتعليم المزدوج، ومصطفى كامل الصناعيّة)
- إدارة المنتزه: الرأس السوداء الصناعيّة، وطوسون الصناعيّة
- إدارة غرب: الورديان الصناعيّة بنات
- إدارة وسط: ٥ مدارس: (محمدعليّ الزخرفية، والسلام الصناعيّة، والشاطبيّ الميكانيكية، والإسكندرية الفنيّة، وامبروزو الصناعيّة)
- إدارة الجمرك: الشهيد إسماعيل فهمي الصناعيّة
- إدارة برج العرب: برج العرب الصناعيّة

ب. **مدارس التعليم الزراعيّ:المدرسة الثانوية الزراعيّة بالرأس السوداء، و برج العرب الزراعيّة المشتركة**

مقومات المشروع بالمدرستين:

يتطلب تنفيذ المشروع توافر عدة من المقومات التشريعية والتنظيمية والتشغيلية والبشريّة والاجتماعيّة والثقافيّة؛ تتمثل المقومات التشريعية والتنظيمية في القرارات الوزاريّة ولوائحها التنفيذية بشأن مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج بمدارس التعليم الفنيّ: (الفندقيّ، والتجاريّ، والزراعيّ، والصناعيّ) وتعديلاتها التي تنظم شئون إدارة المشروع والإشراف عليه وآليات التعاقد على التنفيذ وكيفية توزيع الأجور والحوافز والأرباح والحسابات الختامية وحساب الأرباح وأوجه الصرف وبعض الأحكام العامة، وهي:

- قرار رقم ١ بتاريخ (٦/١٠/ ٢٠٠٩م) بإصدار اللائحة التنفيذية للقرار الوزاريّ رقم ١٧٦ بتاريخ (٨/١٢/ ٢٠٠١م)
- القرار رقم٤٦٣ بتاريخ (١/٢٢/ ٢٠١١م)بشأن مشروع رأس المال الدائم والقرار رقم٢٩٠ بتاريخ (١١/٥/ ٢٠١٩م).

وحددت القرارات السابقة آليات إدارة المشروع؛ فيمثل المشروع بكل مدرسة وحدة تعليمية منتجة ذات طابع خاص، تُنظم إدارته وفق خمسة مستويات، يمثل كل منها لجنة تنفيذية محددة المهام والاختصاصات تُشكل وفق نظام محدد بالقرار الوزاريّ الذي أجاز لكل لجنة الاستعانة بالخبراءالفنيّين والإداريّين في حالة الاحتياج؛ للإفادة من خبراتهم، وأعلى اللجان هي اللجنة المركزية، ويرأسها رئيس قطاع التعليم الفنيّ والتجهيزات، وتختص بوضع سياسات العمل وتطويره ومتابعة التنفيذ وإجراءاته، ويليها اللجنة العامة بكل إدارة عامة، وتختص بمتابعة جدية الإجراءات وسلامتها وصحتها التي تتخذها المدارس التابعة لها متابعةً، وترفع تقارير سنوية للجنة المركزية، ولجنتا المشروع بالمديرية التعليميّة وبالإدارة التعليميّة، وتختصان بمهام إشرافية ورقابية؛ إذ يبحثان تقارير المدارس عن سير العمل بالمشروع فيها، ويدرسان عقود الشراكات، ويتوليان دعم المدارس في فتح منافذ لتسويق منتجاتها، والإعداد لإقامة المعارض المحليّة لمنتجات المشروع، كما تختصان بمتابعة العملية التعليميّة والتدريبية للطلاب والتأكد من صرف أجورهم المقررة، ثم لجنة المشروع بالمدرسة: وتُشكل بكل مدرسة من المدارس التي ينفذ بها المشروع برئاسة مدير المدرسة، وعضوية الوكلاء المشاركين في المشروع، وأقْدَمُ المعلمين المشرفين على الأقسام المنفذة للمشروع، كلٌ في تخصصه، وسكرتير المدرسة (يتولى إمساك حسابات المشروع)، وتختص اللجنة بوضع الخطة التنفيذية للمشروع، وتحديد الأدوار والاختصاصات، ودراسة طلبات الإنتاج أو طلبات تأدية الخدمة التي تقدم للمدرسة وإقرارها، والتعاقد على عمليات المشروع بعد أخذ الموافقات اللازمة، ومتابعة تنفيذ المشغولات ومطابقتها للمواصفات وجودتها والالتزام بالمواعيد المحددة للتسليم، وإمساك سجلاك الأجور والأرباح ورفعها للّجنة العليا؛ لتوفير متطلبات التشغيل لأقسام المشروع، وإجراء الجرد الجزئيّ والسنويّ في نهاية السنة الماليّة؛ للتأكد من عمليات التحصيل والتوريد، وإعداد الحساب الختاميّ في نهاية السنة الماليّة، وعرضه على التوجيه الفنيّ المختص والتوجيه الماليّ والإداريّ المختص؛ لمراجعته؛ توطئة لإرساله إلى لجنة المشروع بالمديرية أو الإدارة التعليميّة، وتختص بصرف الأجور بعد تحديد حصة الطلاب منها في نهاية كل عملية إنتاجية، والتأكد من صرف أجور الطلاب، وتقرير حرمان صرف الأرباح، أو تأجيلها، أو تخفيضها، أو استبعادها لأيٍ من العاملين الذين يثبت تقصيرهم، والصرف من الحصائل المخصصة لصالح المدرسة، وتحصيل مستحقات المشروع وسداد ما عليه من مستحقات للغير:(أفراد، وهيئات، ومصالح حكومية)، وتحصيل غرامات التأخير(رسم الأرضية) في حالة تأخر العميل عن تَسَلُّمِ الأصناف، والعمل على تنمية المشروع، وتشغيل جميع المرافق والأقسام بالمدرسة بعد توفير متطلبات التشغيل؛لخدمة العملية التعليميّة والإنتاجية وتدريب

الطلاب، وتختص لجنة المشروع بالمدرسة بعقد شراكات في حالة عدم توافر مقومات تشغيل المرافق والأقسام بالمدرسة بعد أن تُدْرَسَ مع التوجيه الفنيّ المختص والتوجيه الماليّ والإداريّ والشئون القانونية بالمدرسة، وحددت السنة الماليّة للمشروع في المدارس الصناعيّة والتجاريّة من أول يوليو إلى آخر يونيو من العام التالي، أما في المدارس الزراعيّة، فهي من أول نوفمبر إلى آخر أكتوبر من العام التالي، ويُفْتَحُ حساب في أقرب بنك للمدرسة، أو في أقرب مكتب بريد باسم مشروع رأس المال الدائم بالمدرسة يودع فيه رأس المال، وتورد إليه المتحصلات، وتُحْسَبُ المصروفات والإيداعات؛ ومن ثمّ تُنَظّم عملية صرف الأجور وتوزّع الأرباح والحسابات الختامية؛ فَتُصْرَفُ الأجور عقب انتهاء كل عملية، أو في نهاية كل شهر أيهما أقرب، وفي حدود ما أُنْجِزَ من أعمال وفق ما هو محدد بالمقايسة، أو وفق المعدلات، ويوزع صافي الأرباح بعد بيع المنتجات وعمل الحساب الختاميّ، واعتماده من الإدارة العامة المختصة كالآتي: تلتزم كل مدرسة فنية بتوريد نسبة ٥% من صافي الأرباح إلى حسابات تنمية الحسابات الخاصة بالبنك المركزيّ المصريّ، ونسبة الـــ٩٥% الباقية بوصفها ١٠٠% على النحو الآتي:

أ- ٥% تخصص بوصفها خدمات اجتماعية للطلاب، ويُصرف منها وفق القواعد الواردة باللائحة التنفيذية

ب- ١٠% تضم لرأس المال للتنمية بالمدرسة

ج- ٥% احتياطيّ عام،ويكون التصرف فيها بمعرفة اللجنة العامة للمشروع

د- ٢٥% تخصص لصالح المدرسة(تجهيزات)، ويكون التصرف فيها وفق القواعد التنفيذية

هـ- ٥٥% تصرف حوافز تشجيعية للمشرفين على المشروع وفق القواعد التنفيذية

وتقدم المدرسة الحسابات الختامية إلى المديرية التعليميّة التي تتبعها في موعد أقصاه شهر من تاريخ انتهاء السنة الماليّة، وتقوم لجنة المشروع بالمديرية أو الإدارة التعليميّة بمراجعة ميزانيات المدارس، وتجميعها التي تقع في دائرة اختصاصها، وعمل حساب ختاميّ موحد للمدارس التي تنتمي إلى نوع واحد من التعليم، وبعد مراجعته بمعرفة التوجيه الماليّ والإداريّ بالمديرية، أو الإدارة التعليميّة، والتحقق من سلامة الإجراءات، يرفع للإدارة المختصة بالوزارة في موعد أقصاه نهاية سبتمبر من كل عام بالنسبة للمدارس الصناعيّة والتجاريّة، ونهاية ديسمبر من كل عام بالنسبة للمدارس الزراعيّة، وتتولى لجنة المشروع بالإدارة العامة للنوعية مراجعة الحسابات الختامية، وعمل حساب موحد لجميع المدارس في موعد أقصاه نهاية أكتوبرمن كل عام بالنسبة للمدارس الصناعيّة والتجاريّة، ونهاية شهر يناير من كل عام بالنسبة للمدارس الزراعيّة، وتُخطر المدرسة-عقب اعتماد الحسابات الختامية من لجنة الإدارة العامة المختصة بالوزارة-الوحدة الحسابية بالمديرية أو الإدارة التعليميّة؛ لتسوية المبالغ الخاصة لتنمية رأس المال بالدفاتر الحسابية في موعد أقصاه أسبوعان، كما تقوم المدرسة بصرف الحوافز التشجيعية للمشرفين.

ويتضح من تحليل مهام إدارة المشروع وفق المستويات الخمسة السابقة التي تجسدها لجان المشروع أن اللجنة المركزية تضع السياسات على المستوى الكليّ للمشروع بكل نوعياته، ثم تتابع التنفيذ على عدة مستويات، بداية من المدرسة؛وحتى اللجنة العامة بالوزارة، ومرورًا بلجنتي المشروع على

مستوى الإدارة والمديرية بما يضمن متابعة جيدة ومستمرة وفق نظام يبدو محكمًا ودقيقًا، كما يتضح وجود قدر من المرونة يتمثل في منح الحرية؛ للإفادة من الخبراء من الفنيّين والإداريّين بما يضمن تعظيم الفائدة، وضمان جودة الأداء وسلامة الإجراءات؛ ومن ثمّ يضمن ربط المدرسة ونوعية التعليم بسوق العمل، كما يتضح -كذلك- تقدير التخصص في كل لجنة من اللجان؛إذ يوجد ممثل لكل نوعية من نوعيات التعليم الفنيّ في اللجان بكل مستوياتها، كما يحرص المشرع -كذلك- على أن يُراعى توافق تقدير قيمة الخدمات والمنتجات مع مثيلاتها في السوق المحليّ، وهذا الأمر مهم جدًا للتسويق وجذب العملاء، وأكد -كذلك- وضع ضوابط لتحصيل مستحقات المشروع، وسداد ما عليه من مستحقات للغير، وكذلك متابعة تَسَلُّم الطلاب أجورهم، كما تضمن بعدًا اجتماعيًا نظر -بعين الاعتبار-إلى الخسائر الخارجة عن إرادة العاملين، واهتم -كذلك- بالمساءلة والمحاسبة المتمثلة في التقارير الدورية والحسابات الختامية، وإيقاف صرف الأرباح لبعض الأقسام المشاركة في المشروع بالمدرسة في حالة حدوث أخطاء فنية،أو تقاعس عن أداء العمل أثر -سلبًا-في الإنتاج عند تقديم المستندات .

وأكد الخبراء أن مقومات التشغيل تشمل إمكانات المدرستين من الأبنية التعليميّة، والإداريّة، والأفنية، والورش ومعامل الإنتاج وتجهيزاتها والمعدات، والآلات، والأرض الزراعيّة، ومنافذ التوزيع،...إلخ، وتتضمن المقومات الماديّة في مدرسة الزراعة ٤ عنابر للدواجن، وزريبة للحيوانات، وغرفة لتسمين العجول، وعيادة بيطرية، ومنحلًا يضمّ ٩٠ خلية، وصوبتين زراعيّتين تعليميتين، و٦معامل كيمياء، ومَصْنَعَيْنِ للمخبوزات والجاتوهات، ومَعْمَلَيْنِ للمنتجات الغذائية: (الخضار المجمد، والمربى، والمخللات)، و٣ورش؛ للزجاج والنجارة والميكانيكا، و٤ معامل للحاسب الآليّ، بها٩٣ جهازَ حاسبٍ آليٍّ، و١٢ داتا شو موزعة في الأقسام؛ منها ٤ في معامل الحاسب، وتشمل ٦ منافذ بيع، موزعة كالآتي:(منفذ لمنتجات قسم الكيمياء، ومنفذانِ للصناعات الغذائية، ومنفذان للألبان، ومنفذ لمنتجات البساتين)، وتتوافر بالمدرسة عدة من مقومات الأمن والسلامة المهنية: (٣٦ طفاية حريق، و٤٠ جردلًا، و٣٦ حنفية حريق، و٣ حنفيات حريق في مبنى الصناعات الغذائية)، أما المقومات الماديّة في مدرسة "محمد عليّ" فتشتمل على الآلات والخامات والماكينات، و٦ ورش تحتوي على أحدث المعدات المختصة بكل قسم، كما تضم أحدث ماكينات الطباعة على مستوى مدارس الوجه القبليّ والوجه البحريّ: (نصف فرخ+ربع فرخ)، وتتمثل المقومات البشريّة في المدرسين المحترفين، والطلاب، والجهاز الإداريّ؛ وتشتمل على طلاب المدارس بوصفهم قوة بشرية راغبة في التعلم والعمل، وبوصفهم متعلمين، ومتدربين وأيديَ عاملة تمارس عملًا تشارك بواسطته في الإنتاج، والمعلمين الذين يمتلكون الكثير من المهارات المعرفيّة والمهنية الحرفيّة بوصفهم مدربين ومحترفين وخبراء في المهن المختصة بمجال عمل المشروع، وكان بعضهم من تلاميذ المدرسة، وتشتمل على القائمين على إدارة المدرسة والمشروع، فضلًا عن أصحاب المصلحة طالبي منتجات المشروع، سواء أ من المؤسسات الحكومية أم من السوق الخارجيّ، وبلغ عدد القوة البشريّة بالمدرستين وفق فئاتهم الوظيفية: (مدير، ووكيل، ومدرسون، وفنيون، وإخصائيون، وأمناء وعمال) ٢٢٧ بمدرسة الزراعة، و٢٨٠ بمدرسة "محمد علي"، وبلغ عدد الطلاب في الأولى ٣٩٩٠، وفي الثانية١٨٩٠ وفق بيان المدرستين في العام الدراسيّ(٢٠١٩-٢٠٢٠)، وأكدت إدارة المدرستين تزايد أعداد المقبولين سنويًا بنسبة تصل إلى ٢٥% تقريبًا، وبالنسبة للمقومات الاجتماعيّة والثقافيّة: فتشتمل الأولى -من وجهة النظر الشخصية-على الموقع الجغرافيّ للمدارس الفنيّة عامة؛ ولاسيما المدارس محل البحث، حيث يضمن وجود طلب مجتمعيّ على منتجات المدارس بواسطة السوق المحليّ المحيط، كما تؤثر شبكة الطرق والمواصلات -أيضًا- في تعزيز مقومات الإنتاج الصناعيّ

والخدميّ بتوفير سوق لاستهلاك المنتجات والخدمات، وأعتقد أن هذا المقوم قابل للتعزيز عن طريق توسيع نطاق المشروع بجميع المدارس، وتعزيز مقومات الإنتاج عن طريق تطوير الآلات والتجهيزات، ووضع خطط تسويقية، والترويج لتلك الخدمات على مستوى جميع المحافظات، وتخصيص معارض دائمة؛ لعرض المنتجات؛ وتعزيز المنافسة بين المدارس عن طريق تنظيم المسابقات على مستوى المحافظة والجمهورية، أما المقومات الثقافيّة، فتتضح في نشر ثقافة مشروع رأس المال، والتعريف بمنتجات المدارس والترويج لها عن طريق إنشاء معارض دائمة؛ لتسويق منتجات المدارس وخدماتها وتعزيز قبولها بواسطة المستهلك وأصحاب المصلحة، وإيجاد طلب مجتمعيّ حقيقيّ على خريج مدارس التعليم الفنيّ ومنتجاته.

وتسعى المدرستان -بواسطة هذه المقومات-إلى تأهيل الطالب لسوق العمل، ومنحه الفرصة؛ للحصول على دخل في أثناء مرحلة التعليم، فضلًا عن خدمة المجتمع المحليّ، وتلبية جانب من حاجاته.

مكونات المشروع ومجالاته؛ يتكون المشروع من:

أ. نصيب المدرسة الذي تحدده اللجنة العامة للمشروع من المبالغ المخصصة لها

ب. النسبة المقررة من ربح العمليات والمشروعات الإنتاجية

ج. التبرعات غير المشروطة المقدمة من الهيئات والأفراد والتي تقرها اللجنة العامة للمشروع

د. الفوائد والغرامات التي توقع بسبب عمليات مشروع رأس المال الدائم

ويُسْتَثْمَرُ رأس مال المشروع على النحو الآتي:

أ. يرخص للمدارس باستثمار رأس المال في إنتاج المصنوعات الرائجة، أو المشروعات الإنتاجية، أو تأدية الخدمات وفق ما تحدده لجنة المشروع بالمدرسة، وفي حدود إمكاناتها

ب. يُنفذ الإنتاج، أو تؤدى الخدمات بالاشتراك بين الطلاب والمدرسين، ويُحظر الاستعانة بعمال من خارج المدرسة في تنفيذ عمليات المشروع إلا في الأعمال التي يتعذر تشغيل الطلبة أو المدرسين في تنفيذها والتي تتطلبها الضرورة القصوى وفق ما تحدده لجنة المشروع بالمدرسة

ج. يجوز الاستعانة بمقاولين في تنفيذ أعمال المشروع في حالة عدم توافر بعض المعدات الخاصة بعد موافقة رئيس قطاع التعليم الفنيّ والتجهيزات

د. يستمر تنفيذ المشروع داخل المدرسة طوال العام الدراسيّ، وفي العطلات الصيفية، بما لا يؤثر في تنفيذ التدريبات العملية وفق الخطة والمناهج الدراسيّة

مجالات المشروع: تتحدد مجالات الاستثمار والإجراءات كالآتي:

أ. يستثمر رأس المال المخصص للمشروع في الإنتاج، أو تأدية الخدمات طبقًا للتخصصات القائمة بالمدرسة، وبناءً على طلب يقدم لها من مُوْصٍ يتعهد فيه بقبول التكاليف الفعلية بعد إتمام التشغيل، وذلك قبل البدء في العمل

ب. يتم التشغيل أو تأدية الخدمة وفق الشروط والمواصفات التي يُتفق عليها بين الطرفين

ج. تعمل مقايسة ابتدائية لكل عملية من عمليات المشروع

د. يسدد مبلغ ٧٥% من قيمة المنتجات -على الأقل- مقدمًا طبقًا للمقايسة الابتدائية على أن يُدفع المتبقي طبقًا للتكاليف الفعلية والأرباح المقدرة قبل التسلم بحيث لا تخرج المشغولات من المدرسة إلا بعد إتمام سداد بقية الثمن طبقًا للحساب الختاميّ للعملية

هـ. يخصم(يُحسَم) ثمن ما يقدمه الموصي من خامات من نسبة الـ٧٥% المطلوب دفعها مقدمًا

و. في حالة تأدية الخدمات يشترط سداد ٨٠% من قيمة المقايسة الابتدائية مقدمًا،ويُدْفَع المتبقي طبقًا للحساب الختاميّ للعملية

ز. يمكن للمديريات والإدارات التعليميّة التعاقد مع مدارس التعليم الفنيّ طبقًا لتخصصات كل منها، وفي حدود إمكاناتها؛ لتشغيل ما يلزمها من أثاث، أو طلب تأدية خدمات لها وفق قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة(١٩٩٨م).

وكشف واقع المشروع الحاليّ بالمدارس الفنيّة عن أنه يشتمل على نوعين: أحدهما إنتاجيّ والآخر خدميّ، وأنه مفعل بالمدارس الصناعيّة والزراعيّة فقط، وغير مفعل بالمدارس التجاريّة والفندقية، والمجالات اشتملت على الآتي:

أ. المجال الزراعيّ ومطبق -فقط-في مدرسة الإسكندرية الثانوية الزراعيّة العسكرية بالرأس السوداء

- محاصيل حقلية (قمح، وزيتون) وهي متوقفة منذ ثورة ٢٥ يناير؛ بسبب ضم أرض المزرعة -التي كانت مساحتها تتجاوز٢٥ فدانًا- إلى هيئة الأبنية التعليميّة
- صناعات زراعيّة:(خضروات، وفاكهة، ومربى، ومخللات، وعصائر)
- قسم الإنتاج الحيوانيّ:(تربية الحيوانات والدواجن والطيور وتسمينها) وتربية النحل
- قسم الورش:(النجارة والميكانيكا)
- صناعات غذائية: (عجائن ومخبوزات، وجاتوهات، وشيكولاتة، وبسكويت)
- منتجات معامل الألبان: (جبن قريش، وجبن أبيض طريّ، وزبد، وسمن بلديّ، وزبادي)
- صناعات كيميائية: منظفات صناعيّة

ب. المجال الصناعيّ، ويطبق في مدارس التعليم الصناعيّ عامة؛ ولاسيما المدرسة محل الدراسة، وتشتمل مجالاته على:

- الصناعات الخشبية: (نجارة الأثاث المدرسيّ، وتشتمل على صناعة التخت، والكراسيّ، والمناضد، والسبورات والدواليب، والمدرجات الخشبية)، إما لصالح مدارس وزارة التربية والتعليم، وإما خارجها.

- صناعة الملابس الجاهزة: وتشتمل على تفصيل الزيّ المدرسيّ للمدارس العسكرية بالإسكندرية: (بنطلون، قميص، جيب، بلوزة، تيشرت)، بالإضافة إلى تعاقدات القطاع الخاص مع مديرية التربية والتعليم .

- تكنولوجيا الطباعة، وتشتمل على جميع المطبوعات الورقية من الدفاتر والسجلات والكتب المدرسية بأنواعها

- طباعة المنسوجات: أعلام الجمهورية والمحافظة والإدارات المختلفة، والطباعة على التيشرت، والمج.

- الحديد المشغول :(الأبواب بأنواعها، والشبابيك، والبوابات، وحواجز تأمين سلك وجمالونات، وصناديق الأسئلة والإجابات بنظام البوكليت.

- الأثاث المعدنيّ: ويشمل مكاتب صاج، وشانوهات، ودواليب وكراسيّ...إلخ.

تقدير قيمة منتجات المدارس الفنيّة وخدماتها:

تقدر قيمة منتجات التعليم الفنيّ وخدماته وفق آلية مؤسسية معتمدة من الوزارة، ويراعى أن تقل، أو لا تزيد عن أسعار مثيلاتها بالسوق المحليّ وفق المواصفات، وتُقدر قبل اتخاذ إجراءات البيع المباشر، وتسليم المنتج للجمهور وفق القواعد الآتية:

أولا-المدارس الصناعيّة:

١- في حالة استخدام خامات غير مصنعة في التشغيل، تقدر قيمة المنتجات المصنعة بالورش وفق المقايسة النهائية التي تُحْصَرُ تكاليفها بحيث تراعي؛ كميات الخامات المستعملة، وأثمانها فعلًا، والأجور الفعلية للقوى البشريّة، و٣% مصاريف عمومية من الأجور الفعلية للقوى البشريّة مقابل استهلاك الماكينات والعدد والآلات والمياه والكهرباء...إلخ، والمصاريف الإداريّة: (مشالات، وانتقالات...إلخ)، ونسبة أرباح مقدارها ١٠% من إجماليّ تكلفة البنود السابقة.

٢- في حالة استخدام خامات مصنعة جزئيًا في التشغيل، تقدر قيمة المنتجات المصنعة التي تستخدم خامات مصنعة جزئيًا وفق الأجور الفعلية للقوى البشريّة، و٣% مصاريف عمومية من الأجور الفعلية للقوى البشريّة مقابل استهلاك الماكينات والعدد والآلات والمياه والكهرباء...إلخ، والخامات الفعلية المساعدة المستخدمة في استكمال التشغيل، إضافةً إلى المصروفات العمومية التي تترتب على الشراء، ونسبة أرباح مقدارها ١٠% من إجماليّ تكلفة البنود السابقة، والخامات المصنعة جزئيًا اللازمة للتشغيل بقيمتها من دون أرباح.

٣- في حالة قيام المدارس الصناعيّة بتقديم خدمات للغير، مثل: (أعمال الصيانة وإصلاح المعدات وأعمال التركيبات، والتوصيلات الكهربائية، وعقد دورات تدريبية، وتقديم استشارات فنية...إلخ)، تقدر قيمتها من خلال مكتب التشغيل بالمدارس، وبناء على مقايسة نهائية تشمل تكلفة الخامات المساعدة والأجور الفعلية للقوى البشريّة وأجور الماكينات والمصروفات، ونسبة أرباح مقدارها ١٠% من إجماليّ عناصر التكلفة

ثانيًا- المدارس الزراعيّة:

١- تقدر قيمة منتجات مشروعات المدرسة الزراعيّة، بحيث لا تزيد عن أسعار مثيلاتها في السوق المحليّ

٢- تقدر قيمة منتجات مشروعات الورش:(النجارة والميكانيكا) وفق المقايسة النهائية التي تُحْصَرُ تكاليفها بحيث تراعي؛ كميات الخامات المستعملة، وأثمانها فعلًا، والأجور الفعلية للقوى البشريّة، و٣% مصاريف عمومية من الأجور الفعلية للقوى البشريّة مقابل استهلاك الماكينات والعدد والآلات والمياه والكهرباء...إلخ، والمصاريف الإداريّة:(مشالات، وانتقالات...إلخ)، ونسبة أرباح مقدارها ١٠% من إجماليّ تكلفة البنود السابقة

٣- يجوز تشغيل أقسام المدارس الزراعيّة؛ لتأدية خدمات للغير داخل المدرسة، أوخارجها وفق ضوابط العمليات والمقايسات، ومعدلاتها التي يضعها التوجيه الفنيّ المختص، وتعتمد من لجنة المشروع بالمديرية.

ثالثًا-المدارس التجاريّة أو الفندقية:

١- تقدر قيمة المنتجات والخدمات التي تقدمها المدارس التجاريّة أو الفندقية للغير بحيث لاتزيد عن أسعار مثيلاتها بالسوق المحليّ

٢- تقدر قيمة تشغيل القاعات الفندقية والغرف مقابل تقديم خدمات للغير بحيث لاتزيد عن أسعار مثيلاتها بالسوق المحليّ، وذلك وفق ضوابط محددة يضعها التوجيه الفنيّ المختص، وتعتمد من لجنة المشروع بالمديرية.

ويجوز تشغيل المدارس التجاريّة أو الفندقية؛ لتأدية خدمات للغير داخل المدرسة أو خارجها، مثل: عقد دورات تدريبية، وتقديم خدمات استشارية .

رابعًا-معامل اللغات والحاسب الآليّ:

يجوز تشغيلها بالنوعيات:(الزراعيّ، الصناعيّ، التجاريّ، الفندقي)؛ لتأدية خدمات، مثل: الدورات التدريبية، وكتابة الرسائل العلمية، والطباعة...إلخ، وفق ضوابط محددة تضعها الإدارة العامة للنوعية بالتعاون مع التوجيه الفنيّ المختص

وكشفت الدراسة الميدانيّة عن أنه على الرغم من تأكيد عدم زيادة أسعار المنتجات أو الخدمات عن مثيلاتها في السوق المحليّ، فإنّ الواقع أن تقدير قيمة بعض المنتجات يزيد عن مثيلاتها في السوق المحليّ؛ بسبب بعض المصاريف الإضافية المختصة بالضرائب على الخامات، ولكن في المقابل تزداد جودة مواصفات المنتج، وبالنسبة للمدارس التجاريّة، فلم يطبق فيها المشروع، أما تشغيل معامل الحاسب الموجودة في المدرسة الزراعيّة ضمن مشروع رأس المال، فهو متوقف؛ بسبب عدم وجود منفذ خارج أسوار المدرسة لتيسير الوصول إلى العميل، وكان من الصعب على العملاء تلقي الخدمة داخلَ المدرسة؛ لأن هذا يتنافى مع خصوصية المدرسة بوصفها مؤسسة تعليمية.

مما تقدم يتضح -على ضوء ما جاء في نتائج المحور الأول-أن أهداف المشروع تتضمن بعدًا تنمويًا معرفيًا يختص بتعزيز رأس المال البشريّ داخل المدرسة: (الطلاب والمدرسين) بواسطة مزيد من التدريب العمليّ للطلاب يتجاوز إمكانات ورش المدرسة ومعاملها، ويتجاوز -أحيانًا- مهارات المعلمين، فيضيف للرصيد المعرفيّ والمهاريّ للمعلم والطالب، تدريبًا يؤدي إلى منتجات تخدم السوق المحليّ خارج المدرسة، وتراعي متطلباته، ويكون مستوى الرضا عنها حافزًا للمزيد من الإنجاز، واكتساب المعارف والمهارات المتصلة بسوق العمل، وصقل مهارات المدرسين وخبراتهم العملية، وربما تعد نواة لتأهيل مجموعة من الشباب؛ ليصبحوا رواد أعمال في المستقبل القريب لاسيما وأن الطالب يشارك في جميع العمليات بداية من التصنيع والتعبئة والتغليف وأحيانًا في منافذ التوزيع التابعة للمدرسة.

ويعد مشروع الشراكة بين المدرسة والمستثمر الخاص تجسيدًا للهدف الثاني للمشروع، ويعد أوسع نطاقًا، ويفيد من عناصر البيئة الداخلية في المدرسة متمثلة في رأس المال البشريّ، ورأس المال الماديّ الثابت: (الآلات والمعدات، والمعامل، والورش، والعنابر) في أداء مهام، من شأنها: الإسهام في خطة إنتاج الدولة، كما يعزز الشراكة بين المدرسة والمستثمر الخاص بما يصب في مصلحة الأطراف كلها ذات الصلة:(المستثمر، والطالب، والمعلم، والمجتمع الخارجيّ المستهلك للمنتجات، أو المستفيد من الخدمات)، ويختص الهدف الثالث بأنه ذو بعد اقتصاديّ على مستوى الأفراد بالمدرسة، يتمثل في زيادة دخل الطلبة والمدرسين عن طريق إثابتهم عن أعمالهم بقدر إنتاجهم، كما يسهم في زيادة دخل العاملين في كل من الإدارة التعليميّة التي تتبع لها المدرسة، والمديرية، ووصولًا إلى وزارة التربية والتعليم، فلكل مستوى إداريّ نصيب من أرباح المشروع، كما قد يصل إلى ما هو أبعد عن طريق مشروعات الشراكة، ويمتد إلى منتسبي المستثمر الخاص.

والشيء نفسه ينطبق على نظام التعليم المزدوج (GIZ)المطبق في مدرسة "محمد عليّ" الثانوية الصناعيّة محل البحث، وعلى الرغم من أنه كان غير مرتبط بمشروع رأس المال الدائم، فإنه يعد نظامًا يتفق معه في الهدف المتمثل في تعزيز الجانب المعرفيّ والمهاريّ لرأس المال البشريّ من منتسبي التعليم الفنيّ، وربطه بسوق العمل المهنيّ واحتياجاته الفعلية، وتقليل الفجوة بين المهارات المكتسبة وبين احتياجات سوق العمل

المحور الثاني- الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة للمشروع:

التعليم قلب التنمية وصلبها، ويعتمد نجاح التنمية في أي مجتمع على نجاح النظام التعليميّ فيه، فالتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة، ومصدر قوة المجتمعات، ويعدّ التعليم والتنمية وجهين لعملة واحدة،

فمحورهما الإنسان وغايتهما بناء الإنسان وتنمية قدراته وطاقاته؛ من أجل تحقيق تنمية مستدامة بكفاءة وعدالة تتسع فيها الخيارات أمام الناس، والتعليم أحد روافد التنمية وعناصرها؛ فالمجتمع الذي يُحسن تعليم أبنائه وتأهيلهم، ويوفر الموارد البشريّة القادرة على تشغيل عناصر التنمية، وإدارتها يُسهم في بناء مجتمع قويّ يسوده الأمن الاجتماعيّ والاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ.(عويس، ٢٠١٠، ص٨١)

ويشير رأس المال الاجتماعيّ إلى طبيعة الروابط التي تجمع بين الأفراد والمجموعات البشريّة في المجتمع، وقد ارتبطت الصياغة الصريحة للمفهوم بالأبحاث حول قضايا التنمية الاجتماعيّة والسياسية. (بن أحمد، ٢٠١٥، ص١٦٣) ويتألف رأس المال الاجتماعيّ من مجموع أنماط العلاقات التي يرتبط بها الفرد، والتي يستطيع الإفادة منها، واستخدامها لمصلحته، ونظر إليه آخرون على أنه مجموعة من الآليات التي عن طريقها يمكن لجماعة معينة أن تتخذ لنفسها نمطًا معينًا من القيم والسلوكيات تنفرد به، وتفرضه على أعضائها؛ مما يعني- ضمنًا- استبعاد الجماعات الأخرى بصرف النظر عن طبيعتها أو وظيفتها في البناء الاجتماعيّ(حمد، ٢٠١٥، ص ١٤١) ، ويحوي المفهوم ثلاثة أبعاد وهي:

١- شبكات مترابطة من العلاقات الاجتماعيّة والمشاركات بين الأفراد والجماعات

٢- مستوى الثقة في هذه العلاقات؛ فوجود درجة عالية من الثقة بين المشاركين في الشبكة، يعزز الشعور بالالتزام المتبادل، ويسمح لهم بأن يكونوا أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف المشتركة.

٣- الفوائد التي اكْتُسبت بفضل العلاقات الاجتماعيّة والمشاركة الاجتماعيّة.(Poteyeva, M. 2018:1)

وحدد "بوتنام" أهمية رأس المال الاجتماعيّ في أنه يُسهل الحصول على المعلومات، والوصول إلى الأهداف؛ ومن ثم يُسهم في تحسين حياة الأفراد الاجتماعيّة، ويعزز التماسك الاجتماعيّ، والانتماء الاجتماعيّ والثقافيّ، ويبني ثقافة المجتمع المدنيّ، وثقافة التطوع.(السروجي، ٢٠٠٩، ص ٣٧-٣٨)

وبناء على التوجه النظريّ للدراسة المرتكز على تحديد الأبعاد السسيوثقافية المتضمنة في النظم الاقتصاديّة، والأبعاد الثقافيّة والاقتصاديّة في النظم الاجتماعيّة، فالتعليم الفنيّ نظام اجتماعيّ بالأساس، يهدف إلى تحقيق غايات عدة ثقافية: (تعليم، وتدريب) واقتصاديّة، وتنموية تتضح في تكوين البناء المعرفيّ والمهاريّ لرأس المال البشريّ:(الطالب، والمعلم)، وتوفير كوادر مؤهلة؛ للمشاركة -بفاعلية- في سوق العمل المهنيّ، أما مشروع رأس المال الدائم المطبق في عدة من مدارس التعليم الفنيّ، فيصنف بوصفه نظامًا سوسيو-اقتصاديًا يستهدف تعزيز البناء المعرفيّ والمهاريّ للطلاب عن طريق التدريب الفعليّ-وليس الافتراضيّ-والممارسة الحقيقيّة والإنتاج الذي يلبي متطلبات العملاء المحليّين من خلال تنفيذ عدة من مشروعات الإنتاج وفق نوعية التعليم الفنيّ، كما تتم الإفادة من إمكانات المستثمر الخاص في حال عدم توافر مقومات إنتاج مطورة عن طريق مشروعات الشراكة من أجل التطوير، كما يتضمن بعدًا اقتصاديًا يتمثل في استثمار رأس المال البشريّ والماديّ بالمدارس(مقومات الإنتاج) في إنتاج دخل يُسهم في تحفيز منتسبي التعليم الفنيّ عامة؛ ولاسيما المشاركين في المشروع، وتحديث مقومات الإنتاج بما يضمن استدامة تنمية الموارد البشريّة بالمدارس، أما البعد الثقافيّ، فقد يتضح في نوعية المنتجات التي تُصَنَّع؛ لتلبي احتياجات المستهلك(العميل) والتي تراعي المستوى الاقتصاديّ والثقافيّ، كما يمكن اقتفاء أثره، وإن كان ليس صريحًا ضمن أهداف المشروع، وهو تعزيز ثقافة التعليم الفنيّ وبناء الثقة في

خريجيه، والإسهام في تحسين نظرة المجتمع المحليّ إلى مخرجات التعليم الفنيّ، ويتضمن المشروع أبعادًا اجتماعية وثقافية واقتصاديّة وتنموية لا يمكن -بأي حال- فصل أحدها عن الآخر منها:

- رفع مستوى الأداء التعليميّ للطلاب عن طريق مزيد من التدريبات العملية، وإكساب المدرسين مزيدًا من الخبرات التي تُسهم في تعزيز مهارات الطلاب والمعلمين؛ مما يؤدي إلى تشجيع الصناعة المصريّة وتجويدها (بعد ثقافيّ اقتصاديّ)
- الإفادة من الموارد البشريّة والمقومات الماديّة للإنتاج بمدارس التعليم الفنيّ في تنفيذ مشروعات إنتاجية وخدمية تلبي احتياجات بعض مؤسسات الدولة والمجتمع المحليّ (بعد اجتماعيّ، واقتصاديّ) وأفاد أحد الخبراء: "ان المدرسة الصناعية تنفذ طلبيات إنتاج زي للمدارس العسكرية وكل ما يسند إليها عن طريق تعاقدات المديرية ويسهم فيه الطلاب"
- توفير عائد ماديّ لمنتسبي المشروع: (المعلم، والطالب، والمدرسة، والإدارة التعليميّة، والمديرية، ووزارة التربية والتعليم، وبعض ذوي الخبرة من خارج المؤسسة) يُسهم في زيادة دخل الطالب والمعلم عن طريق إثابتهما عن أعمالهما بقدر الإنتاج؛ ومن ثم يعد حافزًا لمزيد من التعلم والعمل والإنتاج (بعد ثقافيّ، واقتصاديّ). وأفاد أحد المعلمين: "أن العائد ليس كافيًا وبعض الطلاب بيفضل يسوق توكتوك أو ميكروباص لأن عائده أعلى خاصة ان عدد كبير من الطلبة دخل أسرهم ضعيف وممكن يكون عائل لأسرته"
- الخبرات المكتسبة من المشاركة في المشروع قد توفر فرص عمل لبعض الطلاب في أثناء الدراسة، كما تُسهم في تهيئة بعضهم الآخر لبدء مشروع خاص بعد التخرج يُلائم احتياجات سوق العمل ومتطلباته؛ ومن ثم تعزز مفهوم ريادة الأعمال لدى الشباب منتسبي المدرسة (بُعد تنمويّ ثقافيّ، واقتصاديّ)

وأوضحت الدراسة الميدانيّة التحليلية لمشروعات الشراكة من أجل التطوير بوصفها منبثقة من مشروع رأس المال المنفذة بمدرسة الزراعة الآتي:

- أنها من الممارسات المحبذة بشدة بالنسبة لغالبية المعلمين؛ ولاسيما أنها توفر عناء العمل الذي كان يمارسه المدرسون بوصفهم مشرفين على العمل بالمشروع، ويقع على عاتقهم العبء الأكبر؛ ولاسيما مع تقدمهم بالعمر، وعدم القدرة على أداء مهام العمل الشاقة مع ضعف الإمكانات المُعِينة لهم، وقلة عدد عمال الخدمات المعاونة، ووجود بعض المعوقات الإداريّة والماليّة؛ بسبب تفعيل نظام الحساب الموحد، فيقول بعض المعلمين: "إحنا تعبنا لأن بجانب الحصص بنعمل كل حاجة بإيدينا ومنقدرش نعتمد على الطلاب بشكل أساسي خصوصًا في تصنيع المنتجات التي تباع للمستهلك، وكما أن بعض الأدوات قديمة تزيد من عبء العمل وأحيانًا تؤثر على جودة المنتج، كما نقوم بنفسنا بتنظيف المعامل والأرض ودلوقت كبرنا مش قادرين، والأول كان في سُلف نقدر نشتري بيها خامات خصوصًا السلع الموسمية من الخضار والفاكهة والألبان التي يتم تصنيعها لكن دلوقت بندفع من جيوبنا ويا عالم ناخد فلوسنا ولا مناخدهاش لأن لو استنينا الإجراءات ممكن الموسم يفوتنا ومنلحقش نخزن كمية الخضار والفاكهة"
- يرفض بعضهم الآخر-وهم أقلية- مشروعات الشراكة مع المستثمر الخاص، ويشبهونها بعملية "بيع للقسم" ويشبهون الأقسام التي بها شراكة بأنها قد بيعت للمستثمر؛ ومن ثم فالأقسام التي ترفض تطبيق

الشراكة تؤكد :" لن أبيع قسمي لمستثمر وسوف أقوم بالإنتاج مادمت قادرًا على العمل في ظل الإمكانات المتاحة والحمد لله بنشتغل ونبيع ونكسب ونكسب المدرسة"

- الشراكة من وجهة نظر المستثمر في مدرسة الزراعة تواجه معوقات، أغلبها إدارية مختصة بآلية الحصول على خدمات، مثل: الكهرباء، كما يعانون من بطء الإجراءات الإداريّة الروتينية الذي لا يتناسب مع مبادئ الإنجاز، وسرعة الأداء، (ذكر المستثمر أن الموظفين في المدرسة عشان يدبحوا فرخة عاوزين ١٠ موظفين يمضوا عليها أما أنا فباخد القرار في لحظة)، كما أن العقد مدته ٣سنوات، ويجدد سنويًا ويتضمن قدرًا من عدم الأمان للمستثمر، وكذلك نسبة الزيادة السنوية للإيجار١٥%، وهي كبيرة مقارنةً بالقواعد المتعارف إليها، وهي ١٠% فقط.
- يفيد المستثمر من وجود عمالة ذات أجر زهيد طيعة، تنفذ ما يُطلب منهم من أعمال روتينية، حيث ليس لديهم تطلعات في العمل، أومطالبات بزيادة أجور، (فيأخذ الطالب ما يعطى له من يومية، ولا يطالب بزيادة، مقارنةً بالعمالة من غير الطلاب) وهنا لابد من المتابعة الجيدة عن طريق المدرسة حتى لا يُساء استغلال الطالب بواسطة المستثمر الخاص.

وأما ما يختص بتوظيف نظرية رأس المال الاجتماعيّ بوصفه جزءًا من رأس المال البشريّ، فالنظرة المتعمقة لأهداف المشروع المحددة في المادة(١) من القرار الوزاريّ(٤٦٣/ ٢٠١١م) وربطها بالدراسة الميدانيّة، تكشف عن ارتباط تحقيقها بوجود علاقة قوية بين المدرسة والمجتمع المحيط، كما ترتبط بمستوى الثقة بين المدرسة والمجتمع، والذي يتعزز بالتوسع في خدمة المجتمع، وتعزيز التواصل بينه وبين المدرسة إما عن طريق توفير منتجات يحتاج إليها المجتمع، وتندرج ضمن تخصصات المدرسة، وإما عن طريق اجتذاب مستثمرين للاستثمار والمشاركة في تدريب الطلاب على أيدي محترفين، وباستخدام إمكانات حديثة، وتوفير فرص عمل لبعضهم عن طريق مشروعات الشراكة والتعليم المزدوج؛ إذ يعتمد التنفيذ الفاعل لمشروع رأس المال الدائم ليس -فقط- على مقومات تشريعية وتنظيمية وبشرية ومقومات إنتاج، بل يعتمد على مقومات اجتماعية وثقافية ترتكز على وجود شبكة من الروابط وأنماط من العلاقات تجمع بين عدة من الأفراد والجماعات يستطيع كل أطرافها تحقيق فوائد متبادلة، كما تتضمن علاقات رسمية وأخرى غير رسمية، وشبكة العلاقات الرسمية تتمثل في العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط الذي يفيد من خدمات المدرسة التعليميّة والإنتاجية، والعلاقات بين منسوبي المشروع داخل المدرسة؛ بين المعلمين والطلاب، أو بين المعلمين والطلاب والمستثمر في مشروعات الشراكة، فضلًا عن العلاقات على المستوى الرأسيّ بين المدرسة والإدارة التعليميّة والمديرية ...إلخ، أما العلاقات غير الرسمية فتبدو في علاقة المعلمين بالمستهلكين الذين يتعاملون مباشرة معهم ويكونون علاقات تتسم بالثقة والودية والاحترام المتبادل، كما يستمرون على اتصال بهم لمعرفة مواعيد وصول السلع المطلوبة لاسيما الصناعات الغذائية والدواجن والحيوانات والألبان في المواسم والأعياد، وتبدو أيضًا في علاقة بعض الطلاب بالمستثمرين، حيث يعملون معهم مقابل أجر بعد انتهاء اليوم الدراسيّ، وفي أوقات الإجازات، ويعتمد استمرار العلاقة بين الطالب والمستثمر على مستوى الثقة في مهارة الطالب وأدائه المتميز، وبالنسبة لمشروعات الشراكة، فهي وسيلة لتعزيز رأس المال الاجتماعيّ للمدرسة، ووسيلة لتكوين علاقات اجتماعية بين المدرسة بوصفها مؤسسة تعليمية وبين المستثمرين بوصفهم مصدرًا لتمويل مشروعات تتضمن فائدة متبادلة للمستثمر وللمدرسة، ويعتمد نجاح هذه العلاقةعلى مدى تحقق المنافع المتبادلة، كما يرتبط -أيضًا- بمستوى الثقة في منتجات المدرسة التي تعرض على المستهلك ومستوى جودة المنتج والسعر المناسب، كما تعد مشروعات الشراكة وسيلة داعمة

لثقافة التطوع والعطاء وتعزيز دور المجتمع المدنيّ(رجال الأعمال) في الإسهام في خطة التنمية على المستوى المحليّ.

معوقات مشروع رأس المال الدائم للتعليم ولإنتاج

صنفت معوقات المشروع إلى أربعة أنواع؛ معوقات مختصة بالدولة، وأخرى مختصة بالمعلم والطالب، وأخيرًا معوقات مختصة بالمستثمر أو العميل، وتتمثل المعوقات المختصة بالدولة في:

- عدم تحديث تشريعات المشروع وهيكله بصفة دورية وفق المستجدات، وعدم تفعيل مهام بعض لجان إدارة المشروع بالمدرسة والإدارة والمديرية والمشكلة بالقرار الوزاريّ؛ولاسيما اللجنة المركزية.
- قانون حساب الخزانة الموحد وضع قيودًا على المعاملات الماليّة للمشروع؛ولاسيما الصرف؛مما أدى إلى بطء في دورة المشروع مقارنةً بالوضع السابق الذي اتسم بالمرونة والحرية وسرعة الإنجاز.
- عدم وجود خطة للدعاية والإعلان والتسويق الجيد لتخصصات التعليم الفنيّو إمكاناته لدى رجال الأعمال والصناعة والإعلام، والتي يمكن أن تُسهم في دعم هذا القطاع المهم من التعليم، وتنميته وتعزيز دوره في خدمة المجتمع وتعزيز رأس المال البشريّ اللازم للصناعة.
- عدم تفعيل المعارض الدائمة والسنوية بمدارس التعليم الفنيّ، وعدم توافر ميزانيات للمشاركة في المعارض المحليّة والدولية؛لما لها من دور مهم في تسويق منتجات مشروع رأس المال، ونشر ثقافته بين المستفيدين
- عدم الاستغلال الأمثل للمقومات الماديّة بالمدارس:(ورش، ومعدات، ومبانٍ، ومنافذ بيع)، واقتصارها على بعض التخصصات على الرغم من وجود مقومات يمكن استغلالها في مشروعات تنموية، وخدمة المجتمع المدنيّ كله
- اقتصار منافذ البيع على عدد قليل من المدارس؛بسبب بعض القيود البيروقراطية على الرغم من إمكانية استخدام أسوار المدارس في هذا الغرض.

المعوقات المختصة بالمعلم:

- قلة المهارة الفنيّة لبعض المدرسين؛ ومن ثم ضعف مهارات الطلاب .
- تدني العائد الماديّ للمشروع بالنسبة للمعلم، وثباته بموجب القرار الوزاريّ.
- ارتفاع الفئة العمرية للمعلمين في بعض التخصصات إلى(٤٥ سنة فأكثر) يحول دون اشتراكهم في المشروع

المعوقات المختصة بالطالب:

- انخفاض المستوى العلميّ لغالبية الطلاب المقبولين بالمدارس الفنيّة، فأغلبهم لا يجيدون القراءة والكتابة؛ ولاسيما طلاب المرحلة الإعدادية المهنية
- نظرة المجتمع السلبية إلى طالب التعليم الفنيّ، على الرغم من وجود عدة من النابهين والمميزين منهم
- ضعف فرص التوظيف بعد التخرج، وضعف الأجر؛ مما يدفع الطالب للعمل بمهن أخرى، مثل: قيادة المركبات؛ ولاسيما التوكتوك.

المعوقات المختصة بالعميل:

- عدم إقبال المستثمر على الشراكات مع المدارس ضمن مشروع رأس المال الدائم؛ بسبب بعض القيود الإداريّة والبيروقراطية
- ضعف بعض مقومات الإنتاج، مثل: عدم القدرة على تخصيص عداد كهرباء مختص بكل مستثمر
- مدة التعاقد في مشروعات الشراكة ثلاث سنوات، وتجديد العقد سنويًا يُشعر المستثمر بعدم الأمان

وتعكس المعوقات التي أُشِيْر إليها ما رُصِدَ من عوامل تعرقل تنفيذ أهداف المشروع سواء أ المختصة بتعزيز رأس المال البشريّ لمنسوبي التعليم الفنيّ، أم المختصة بتعزيز رأس المال الاجتماعيّ للمدرسة بوصفه جزءًا لا يتجزأ منه؛ عن طريق ربطها بالمجتمع خارجها بما يحقق منفعة اجتماعية واقتصاديّة متبادلة بين المدرسة والمجتمع؛ وعلى الرغم من الأهمية الشديدة للمشروع والآفاق التي يحملها تنفيذه، فإنّه لم يُسهم في تغيير النظرة إلى جدوى التعليم الفنيّ، ولم يُغير من مكانته بين مجالات التعليم الأخرى، ولا يزال الغالبية العظمى من الطلاب الملتحقين بمدارس التعليم الفنيّ مضطرين إلى ذلك؛ إما بسبب المجموع المتدني الذي يحصلون عليه في المرحلة الإعدادية؛ وإما بسبب الهروب من الضغوط الاقتصاديّة والنفسية المرتبطة بالتعليم العام؛ ونتيجة ذلك تنمو الرغبة تحت ضغط هذه العوامل الاجتماعيّة والاقتصاديّة في الحصول على شهادة متوسطة يمكن أن تكون مسوغًا للتعيين في أي وظيفة متواضعة، والنسبة الأقل تلتحق بهذه المدارس؛لأسباب ترتبط باستكمال المسيرة الحرفيّة للأب؛أو بسبب وجود ميول حرفية لدى الفرد في النجارة، أو السباكة، أو الحدادة...إلخ، وتكون المدرسة بالنسبة له وسيلة لتعزيز هذه المهارة، وأكدت الدراسة الميدانيّة استمرار تدني المستوى التعليميّ لغالبية الطلاب، وكذلك انخفاض المستوى الاقتصاديّ لأسرهم، حيث إنّ الغالبية العظمى منهم يلتحقون بعمل في أثناء الدراسة وليس -فقط- في مرحلة الإجازات؛ للمساعدة في نفقات الأسرة، كما يوجد بينهم عدد قليل من النابهين والموهوبين.

المحور الثالث-أثر المشروع في تعزيز رأس المال البشريّ وسوق العمل: رؤية تقييمية:

يشير رأس المال البشري إلى المعارف والمهارات المجسدة في الأفراد بما يُمكنهم من خلق قيمة اقتصادية يمكن أن تكون محددًا للنجاح على المدى الطويل من أي مورد آخر، ويجب أن تُستثمر هذه الموارد، وتوظف بشكل فاعل؛ لإنتاج عائدًا للأفراد وللاقتصاد ككل، والموارد البشرية عنصر بالغ

الأهمية ليس فقط لإنتاجية المجتمع بل لعمل المؤسسات السياسية والاجتماعية والمدنية، ومن ثم يعد أمرًا مهمًا بالنسبة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.(The human capital report, 2016, p 827)

وقد ارتبطت نظرية رأس المال البشريّ بإسهامات كل من T.W. Schultz "ثيودور شولتز"، و Becker, G."جاري بيكر"، و"مينسر" Mincer، ويتكون رأس المال البشريّ-وفق هذه النظريّة- من عناصر فطرية:(مجموع العناصر المشروطة وراثيًا، والمتلقاة من الأسلاف، والتي تتحكم في احتمالات الإصابة بمرض ما خلال مرحلة عمرية ما)، وأخرى مكتسبة: (مجموع الكفايات والقدرات الكفيلة بإنتاج دخل ما)، ويتطلب تعزيز رأس المال البشريّ استثمارات في التعليم والتكوين وفي الوقت المخصص للأبناء من قبل الآباء، وفي الرعاية والعلاجات الطبية، ومستوى ثقافة الآباء، وأنماط العلاقات معهم، ومع الآخرين عامةً.(بوخريص، ٢٠١٣، ص ١٤٢)، وميز "بيكر" -تمييزًا مهمًا- بين رأس المال البشريّ العام: (والذي تقدر قيمته بواسطة أصحاب العمل المحتملين جميعهم)، وبين رأس المال البشريّ المختص بمؤسسة محددة: (الذي ينطوي على المهارات والمعارف التي لها قيمة إنتاجية في شركة معينة واحدة فقط)، وأوضح أن التعليم النظاميّ ينتج رأس المال البشريّ العام، في حين أن التدريب في مجال العمل عادة ما ينتج النوعين كليهما؛ولفهم الاستثمارات في رأس المال البشريّ من وجهة نظر الموظفين، وأرباب العمل، لا بد من الالتفات إلى الحوافز المختلفة المرتبطة بها؛ ففي الحالات جميعها، يكون أرباب العمل غير راغبين في توفير المهارات العامة للموظفين؛ لأنه من الممكن أن يستخدموها في الشركات الأخرى، وعلى العكس من ذلك؛ فالموظفون هم أقل ميلًا للاستثمار في رأس المال البشريّ لشركة معينة من دون توافر أمن وظيفيّ كبير، وتكمن هذه القضايا في قلب الكثير من التحليلات المعاصرة لعلاقات العمل. (Hannan, T. Michael & others, (2016) p1)

والعمل عملية تنظيم الأنشطة الداعمة للمجتمعات الإنسانية، ولا تقتصر هذه العملية على الاستخدام الهادف للطاقة البشريّة فقط، بل تتضمن استخدام وسائل الإنتاج والعلاقات الاجتماعيّة للإنتاج، وتنظيم عمليات توزيع ناتج العمل،واستهلاكه. (سميث، ١٩٩٨، ص٥٢٦) والعمل بوصفه مجهودًا إراديًا-عقليًا أم بدنيًا-يتضمن التأثير في الأشياء الماديّة وغير الماديّة؛ لتحقيق هدف اقتصاديّ مفيد، كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد. (بدوي، ١٩٨٦، ص ٢٣٦)

والعمل في علم الاقتصاد يعني: أي خدمة غالية يقدمها أحد العوامل البشريّة في إنتاج الثروة، وهو يشتمل على خدمات العمال اليدويين، وعدة من أنواع الخدمات الأخرى، والعمل مرادف للتعب أو المجهود؛ ومن ثم فهو مرتبط بمعنى فيزيقيّفسيولوجيّ، واستخدام الطاقات الماديّة للناس في العمل المرتبط بالإنتاج عنصر في العمل، و-كذلك- المهارة والتوجيه الذاتيّ.(The Editors of Encyclopedia Britannica, 2016, p1) والعمالة مفهوم يعبر عن مجمل الأفراد الذين بلغوا السن القانونية للعمل من الجنسين، سواء أكانوا من الباحثين عن العمل ولم يجدوه، أم كانوا من القادرين عليه، ولم يبحثوا عنه، أم كانوا من الملتحقين به، أم كانوا مَنْ هم في طور الإعداد والتدريب له، والعامل هو كل شخص يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر. (الغيث والمعشوق، ١٩٩٦، ص١١) ، والعمالة الكاملة هي الحالة التي يتساوى عندها عدد الأعمال الشاغرة مع عدد الأفراد العاطلين، وهي الحالة التي -بموجبها- يوجد عمل لكل الأفراد الصالحين له.(برعي، ١٩٧٣، ص ٤٧٠) والعمل أحد عناصر الإنتاج الجوهرية، وله متطلبات تختلف وفق طبيعة النشاط الاقتصاديّ، واهتماماته، وهناك مساعٍ عدة للحصول على حاجات محدودة، وهذا يحتاج إلى خبراء ذوي مهارة يدوية عالية، مقارنةً برجال الدين

الذين يمتازون بأنهم غير مهرة يدويًا، فالمهارة في العمل شرط أساسيّ لتكوين التنظيمات التجاريّة، و- كذلك- توقعات الأجر.(Small& Witheric, 1986, p120) والعامل إنسان يتضمن عمله علاقات اجتماعية وتقنية، والعمل ليس -فقط- مجرد وسيلة لكسب العيش، لكنه أسلوب في الحياة، كما أنه مباراة، ومصدر للصراعات والانتماءات، ويتضمن القلق والطمأنينة والمكانة والمهانة، وغيرها من التناقضات، وتعتمد جودة القوة العاملة وكفاءتها على الميراث الطبيعيّ الفطريّ والاجتماعيّ المكتسب، ويؤكد" E.H.Phelps Brown" "فيليبس براون" أن هناك تشابكًا بين الأبنية الوظيفية والاجتماعيّة، ويعتمد حجم العمل الذي يستطيع أن يؤديه الإنسان على دوافعه الشخصية ومستويات الجماعة التي يعمل فيها، والأهداف المختصة بالمجتمع المحليّ، كما ترتبط بمدى التوجيه للعاملين من قبل الإدارة، كما ترتبط -أيضًا- بالعلاقة بين الموظف وصاحب العمل، ويؤثر هذا في كل من الإنتاجية والأجر، وإشباعات العاملين في الحياة.(Brown, 1974, p 7-9)

واهتم Marx, K "كارل ماركس" بطبيعة العمل، وقسّمه إلى مجرد، وملموس، وأشار إلى أن رأس المال المتمثل في القوى العاملة في عملية التصنيع، تتغير قيمته؛ بسبب الطبيعة المتغيرة لرأس المال، وأوضح "مارشال" A. Marshall أن مسألة الفروق في الأجور تتوقف على صحة الموظفين، وقدراتهم، ومهاراتهم، فضلًا عن الوقت الذي يقضونه في التدريب، واستخدم "بيجو" A.C. Pigou مفهوم "رأس المال البشريّ"؛ لتسويغ الحاجة إلى الاستثمار في الناس، ووضع الأسس النظريّة؛ لدراسة دوافع الاستثمار في رأس المال البشريّ، وخصائصه، ولاحظ "كلارك" Clark, J.B أن قيمة اليد العاملة الماهرة أعلى بكثير من غير الماهرة، وقسّم "شولتز" رأس المال البشريّ، وماديّ، وأكد الحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشريّ؛ للحصول على العائد في المستقبل (Stryzhak,2012) ورأى"بيكر" في كتابهHuman Capital عام (١٩٤٦م) أن استثمار الفرد في التعليم والتدريب يماثل استثمار الشركة في الآلات أو المعدات الجديدة، وتتمثل فرضيته الرئيسة في أن الخيارات الاقتصاديّة العقلانية، القائمة على المصلحة الذاتية، تحكم معظم جوانب السلوك البشريّ - وليس فقط- القرارات المختصة بالشراء والاستثمار التي يعتقد أنها تؤثر -عادة- في السلوك الاقتصادي The Editors of Encyclopedia Britannica (, 2018, p:1)

وتنمية رأس المال البشريّ تنمية شاملة للقدرات الذاتية، وزيادة معارف أفراد المجتمع ومهاراتهم، كما تعني: زيادة فرص الاختيار أمام الأفراد في الكثير من المجالات، مثل: الصحة والتعليم والدخل، وهناك جانبان للتنمية البشريّة: الأول- تشكيل القدرات البشريّة، مثل: تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني-انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، إما للتمتع بوقت الفراغ، وإما في الأغراض الإنتاجية، وإما في الثقافيّة، والاجتماعيّة، والسياسية. (أيوب، ب.ت، ص٣) ويعد مشروع رأس المال - من وجهة النظر الشخصية- مشروعًا تنمويًا مستدامًا في بنيته التنظيمية والتشريعية والمؤسسية –وكذلك إلى حد كبير- في مقوماته البشريّة والمجتمعيّة وبنيته الاقتصاديّة التي تتسم بالاستدامة في العمل، وفي التدريب، وفي إنتاج الدخل الاقتصاديّ، وكشفت الدراسة الميدانيّة عن أن المشروع يحمل آفاقًا أرحب للعمل والتدريب والإنتاج والربح، وينطوي على تعزيز مستدام لرأس المال البشريّ، وتلك الآفاق الهائلة لم تستغل بعدُ، وكذلك المقومات لم تستخدم بالشكل الفاعل الذي يتطلع إليه منتسبو التعليم الفنيّ، فلا تزال مقومات المشروع تحتاج إلى المزيد من المرونة والتعزيز؛ ولاسيما في مجال تعزيز المقومات الإدارية والماديّة والبنية الأساسية، وخطط فاعلة للتسويق وتعزيز ثقافة التعليم الفني بما يضمن الاستخدام الأمثل.

وانطلاقًا من رؤى نظرية رأس المال البشريّ يمكن الإشارة إلى أن هدف المشروع الأساسيّ تعزيز رأس المال البشريّ:(طلاب التعليم الفنيّ والمعلمون)عن طريق مزيد من التدريب المؤهل لسوق العمل، كما يتضمن تعزيزًا لموارد المدرسة الماديّة، وتحفيزًا لمنتسبي المشروع من الطلاب والمعلمين على العمل.

وطلاب المدرسة أحد مقومات الإنتاج، ويمثلون -في نظرية رأس المال البشريّ عند "شولتز" و"بيكر ومينسر"-موردًا ورأس مال بشري، إما بوصفهم كيانًا فيزيقيًا(في إشارة إلى المكون الفطريّ لرأس المال البشريّ)، وطاقات بشرية في أوج القوة والنشاط والحيوية، وإما بوصفهم يمتلكون عدة من المعارف والمهارات المختصة بنوعية التعليم(في إشارة إلى المكونات المكتسبة لرأس المال البشريّ) وهذه القوة البدنية للطلاب، ومعارفهم ومهاراتهم القابلة للتعزيز والتطوير على ضوء نظم التعليم والتدريب تسهم في خلق قيمة اقتصاديّة مضافة، ويمكن أن تكون محددًا أكثر أهمية للنجاح على المدى الطويل بالنسبة للطالب والمدرسة والمجتمع المحليّ، وتُستثمر هذه الموارد البشريّة، وتوظف-بشكل فاعل- في مشروع رأس المال؛ لإنتاج عائد معرفيّ ومهاريّ للطلاب، ومنتسبي المشروع، بوصفهم عنصرًا أساسيًا في المنظومة التعليميّة الحالية، وفي مؤسسات الأعمال في المستقبل؛ ومن ثم يعد هؤلاء الطلاب المؤهلون لسوق العمل أمرًا مهمًا بالنسبة لأصحاب الأعمال، وَوَفْقَ وجهة نظر"بيكر" فإنّ الطلاب يمثلون -بالنسبة للمدرسة-رأس المال البشريّ، وهم -في الوقت نفسه- رأسمال بشريّ عام يُقَيَّم بواسطة أصحاب الأعمال المحتملين، والمدرسة بوصفها مؤسسة تعليمية تختلف عن مؤسسات الأعمال، فتسعى -بواسطة المشروع-إلى تعزيز المهارات العامة للطلاب، والمهارات الخاصة(الحرفيّة) أيضًا، وتستثمر المدرسة -بواسطة المشروع- مواردها البشريّة:(الطلاب، والمعلمين) والماديّة في تعزيز مهارات الطلاب، ومنحهم دخلًا يحفزهم على التعليم، والتدريب في مجالات ضرورية لمنظومة الصناعة والتنمية المستدامة، والطلاب في مشروعات الشراكة مورد اقتصاديّ بالنسبة للمستثمر بوصفهم عمالة ذات أجر زهيد، حيث لا يوجد التزامات ماديّة تجاههم سوى الالتزامات اليومية التي يحصل عليها الطالب، الذي يؤدي دور العامل والمتعلم والمتدرب، ويختلف عن أي عمالة أخرى؛إذ ليست لديه تطلعات في زيادة الأجر أو الترقي أو غيرها،وأكد أحد المستثمرين أنه لا يحتاج من الطالب سوى إلى قوته البدنية(مكون فطريّ)؛ لأن الطلاب في المرحلة الثانوية، وفي ظل ضوابط المدرسة يمكن السيطرة عليهم وقيادتهم، فينفذون ما يُطلب منهم من أوامر تنفيذية في العملية الإنتاجية تحت إشراف المعلمين.

ويمثل عمل الطالب في المشروع مجهودًا بدنيًا ونشاطًا داعمًا لمهاراته مدفوعًا بأجر ضئيل، ولكنه قد يكون مناسبًا في مرحلة التعليم، أما بالنسبة لبعض الطلاب الذين يعولون أسرهم فلا يكفي -نهائيًا، ويمكن استبداله بقيادة المركبات، وعمل الطالب بالمشروع هدفه الأول تعليميّ؛ للحصول على الشهادة الثانوية ومواصلة مراحل التعليم العليا، وقد يكون هدفه لدى بعضهم هدفًا اجتماعيًا اقتصاديًّا؛ فعن طريق المشروع يمكنه اكتساب المعارف والمهارات التي تؤهله للمشاركة -بقوة- في سوق العمل، أو أن يكون رائد أعمال يدير مشروعًا اقتصاديّا في مجال تخصصه بالمدرسة؛ ومن ثم ينتسب إلى عمل يمنحه مكانة اجتماعية وتتحقق فيها شخصيته؛ إذ إن العمل وسيلة وأداة؛ لقياس المكانة والوضع الاجتماعيّ، وارتبط هذا باختلاف نوع العمل ومحدداته وأسسه ومتطلباته، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات اختلف ليس -فقط- نوع العمل، ومحدداته، وطبيعته، بل حدث اختلاف في مكان العمل؛ إذ ظهر العمل من بُعْدٍ، والعمل من المنزل، ونشأت مواقع العمل الافتراضية، وأصبح بمقدور أي شخص أن يصنع لنفسه عملًا، ويروج له بواسطة شبكة الإنترنت وأدوات التواصل الاجتماعيّ؛ يفيد به نفسه والآخرين أيضًا؛ بشرط أن تتوافر

لديه المعرفة ذات الصلة، والمهارات المختصة بهذه الأدوات، واستخداماتها، وعمل الطلاب مرتبط -إذن- بمعنى فيزيقيّ، وتُكتسب المهارة من المعلمين وبتوجيه منهم، ويُعدّ الطلاب عاملين ومتعلمين، ومنهم الباحثون عن العمل ولم يجدوه، أو القادرون عليه، ولم يبحثوا عنه، أو الملتحقون به، أو مَنْ هم في طور الإعداد والتدريب له، والطالب في المشروع عامل يعمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، وقد يكون صاحب العمل في المشروع المدرسة، كما قد يكون المستثمر في حال مشروعات الشراكة، وترتبط الفروق في الأجور بصحة الطلاب، وقدراتهم، ومهاراتهم، فضلًا عن الوقت الذي يقضونه في التدريب والعمل

ويُعد المشروع وما نتج عنه من مبادرات ومشروعات وما صاحبه من نظم، مثل: التعليم المزدوج (GIZ) وسيلة؛ لتنمية رأس المال البشريّ، وتنمية شاملة للقدرات الذاتية والمعارف والمهارات، كما يتضمن زيادة فرص الاختيار أمام الطلاب في الكثير من المجالات الإنتاجية والخدمية، وللتنمية البشريّة- هنا- محوران: الأول-تشكيل القدرات البشريّة، مثل: المعرفة والمهارات، والثاني- انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في الأغراض الإنتاجية والخدمية.

خاتمة: استشراف مستقبل مشروع رأس المال الدائم للتعليم والإنتاج:

يحظى مشروع رأس المال الدائم للإنتاج بالمدارس الثانوية الفنيّة بأهمية كبيرة بالنسبة لأطرافه، ويتضمن أبعادًا تنموية اجتماعية وثقافية واقتصاديّة؛ إذ يُسهم في تحقيق التعاون بين شركائه، والترابط؛ إذ يشترك جميعهم في العمل؛ من أجل إنتاج دخل، فيكونون أكثر حرصًا في تنفيذه، وبالنسبة لمشروعات الشراكة المطبقة في المدرسة الزراعيّة، فتجسد نوعًا من التعاون بين المدرسة والمجتمع: (المستثمر، والعملاء)؛ إذ يجد كل طرف نفسه في حاجة إلى ما عند الآخر من خدمات وإمكانات؛ ومن ثم يزداد الترابط بين المدرسة والمجتمع، ويزداد التضامن الاجتماعيّ، وعلى الرغم من الأهمية الشديدة للمشروع، فإنه لم يُسهم في تعزيز رأس المال البشريّ، وسوق العمل بالمستوى المأمول، حيث يحتاج إلى المزيد من الدعم والتعزيز؛ ولاسيما لمقومات الإنتاج والتشغيل و-كذلك- تيسير بعض الإجراءات الماليّة الروتينية التي أجمع المبحوثون كلهم من خبراء مديرية التربية والتعليم، وقيادات المدرسة، والمعلمون والفنيّون أنها معوق رئيس ينبغي العمل على إزالته؛ لتحقيق المزيد من الأرباح للمشروع، وعلى الرغم من أهمية المشروع، فإنه لم يُسهم في تحسين الرؤية المجتمعيّة لخريج التعليم الفنيّ، ولا تزال النظرة إليه نظرة متدنية، ولا تزال فرص التعيين بعد التخرج ضعيفة، وهذا ما أكده أغلب المبحوثين، كما أن مشروعات الشراكة على الرغم من استحسانها بواسطة بعضهم، فإنّ بعضهم الآخر يراها نوعًا من الخصخصة والبيع لمقومات المدرسة التي يمكن أن تدار بواسطة المعلمين لصالح المشروع، وعلى الرغم من التزام بعض المستثمرين بتدريب الطلاب فعليًا، فإنّ بعضهم الآخر يرفض ذلك؛ خوفًا من عبث الطلاب، أو إتلافهم بعض المنتجات، وقد خلصت الدراسة الميدانيّة إلى المقترحات الآتية؛ للتحسين في مشروع رأس المال الدائم، والتوسع في المزاوجة بينه وبين نظم التعليم المزدوج والتعليم التكنولوجيّ:

- تعزيز مقومات الإنتاج بالمدرستين عن طريق استخدام أرض المزرعة المختصة بقسم المحاصيل-بعد أن أصبحت غير صالحة للزراعة- في بناء عدد من المصانع والمعامل الملحقة، وتجهيزها بأحدث معدات الإنتاج، وتوفير أرض زراعيّة لقسم النحل يمكن عن طريق زراعتها بما يدعم التوسع في إنتاج العسل

وطرود النحل وغيرها من المنتجات ذات الصلة، وتطوير التجهيزات الحالية بقسم الإنتاج الحيوانيّ وصيانتها، وعمل نظم صرف جيدة؛ لتيسير العمل، وتشجيع المعلمين على المشاركة في المشروع

- توفير أدوات حديثة لمعامل الصناعات الغذائية: (أواني طبخ تحت ضغط، وأدوات غرف، وأواني تعبئة)

- وضع خطط للتسويق بالتعاون مع الوزارات، مثل: وزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي؛ لتسويق منتجات مدارس التعليم الزراعيّ: (منتجات الألبان، وعسل النحل، والدواجن...إلخ) في المستشفيات والمدن الجامعية، و-كذلك- منتجات التعليم الصناعيّ

- زيادة عدد منافذ البيع لمنتجات التعليم الزراعيّ والصناعيّ لتشمل مواقع أخرى مميزة، وإنشاء منافذ دائمة، ومعارض بالمديرية وأحياء المحافظة والمدارس الأخرى، وعمل منافذ توزيع لقسم الإنتاج الحيوانيّ منفصلة عن مكان الفصول داخل المدرسة.

- تحديث الماكينات في مدارس التعليم الصناعيّ؛ ولاسيما المطبق فيها مشروع رأس المال؛ لتواكب احتياجات سوق العمل، وتضمن سرعة الأداء والإنتاج، مثل: ماكينات الحفر على الخشب، وماكينات تفصيل الملابس الجاهزة، وأن يصاحب ذلك تدريب المعلمين عليها؛ حتى تنتقل الخبرة بواسطتهم إلى الطلاب.

- تحديث الإطار التشريعيّ للمشروع بصفة دورية، وتيسير الإجراءات الإداريّة، وإزالة القيود على الصرف التي صاحبت تفعيل قانون الخزانة الموحد، وأدت إلى بطء في دورة المشروع؛ لأن بعض الأقسام لا تعمل بكامل طاقتها لهذا السبب، كما أن تحمل المدارس الضرائب على خامات التصنيع يؤدي إلى رفع سعر المنتجات مقارنةً بالقطاع الخاص، وهذا قد يقلل فرص المنافسة على المستوى المحليّ.

- تعزيز المدارس الفنيّة بالمقومات البشريّة من المعلمين المحترفين من حديثي التخرج؛ لتكون بمنزلة كوادر من الصف الثاني والثالث تستكمل مسيرة المشروع في المستقبل؛لأن غالبية المبحوثين الموجودين بالمدرسة أشرفوا على سن التقاعد.

- التوسع في نظم التعليم المزدوج، وإنشاء مصانع تابعة للمدارس في مجالات تخصصها، أو التشارك مع القطاع الخاص والإفادة من بنيته الصناعيّة وتحقيق التكامل بين المدرسة والمجتمع والصناعة.

- وتقترح الدراسة إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية المتعمقة حول المشروع تشمل جميع نوعيات التعليم الفني والأبعاد ذات الصلة من مناهج وطرق تدريس وتدريب وكيفية تفعيل دور رجال الأعمال والصناعة والاقتصاد في صياغة الرؤية الخاصة بتطوير المشروع.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- البوابة الإلكترونية للتعليم الفنيّ?https://www.facebook.com/fanyegypt/
- الغيث، محمد، والمعشوق، منصور، (١٩٩٦)، *توظيف العمالة المواطنة في القطاع الخاص*، الإدارة العامة للبحوث، الرياض، السعودية
- السروجي، طلعت، (٢٠٠٩)، *رأس المال الاجتماعيّ*، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- أيوب، نافز، (ب ت)، الأهمية التنموية لرأس المال البشريّ في الوطن العربيّ ودور التربية والتعليم فيه، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين.
- بدوي، أحمد،(١٩٨٦)، *معجم العلوم الاجتماعية*، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.
- برعي، محمد، (١٩٧٣)، التدريب والتنمية، عالم الكتب، القاهرة، ج م ع.
- بن أحمد، ّوكا،(٢٠١٥)، *الرأسمال الاجتماعيّ ورابطة العيش المشترك : دراسة في الركائز الأخلاقية والثقافية للاجتماع السياسيّ في المغرب*، لبنان، المجلة العربية لعلم الاجتماع،متاح على الرابط(https://search.mandumah.com/Record/631026)
- بوخريص، فوزي، (٢٠١٣)، *مفهوم رأس المال الاجتماعيّ عند بورديو وحدود التلقي العربيّ*، العدد(٢٣-٢٤) لبنان، بيروت المجلة العربية لعلم الاجتماع(إضافات) متاح على الرابط /http://search.mandumah.com/Record/48975
- حمد، ُسعاف، (٢٠١٥) *رأس المال الاجتماعيّ: مقاربة تنموية*، مجلة جامعة دمشق–المجلد – 31 العددالثالث، سوريا، جامعة دمشق
- غانم، عبد الله، (ب.ت)، *النظرية في علم الإنسان الاقتصاديّ*،الإسكندرية، ج م ع، المكتب الجامعيّ الحديث.
- غانم، عبد الله، (١٩٨٢)، *التبادل وعمليات الاستثمار والادخار في المجتمع المحليّ*، الإسكندرية، ج م ع، المكتب الجامعيّ الحديث.
- سميث، شارلوت،(١٩٩٨)، *موسوعة علم الإنسان*، ترجمة: نخبة، القاهرة، ج م ع، المجلس الأعلى للثقافة.
- عويس، محمد،(٢٠١٩)، *التعليم والتنمية المستدامة: قضايا وحلول*، ط١، كراسات علمية، القاهرة،لمكتبة الأكاديمية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- Brown, E.H.Phelps, *"The Economist's Study Of Labour"* In; Lloyd, G.R.& Stanly, H.& Collette M.(ed.) Readings In Labour Economics and Labor Relations, Prentice-Hall, Inc, New Jersey, 1974.
- Hannan, T. Michael & others, (2016), *"Wage and Salary",* In Encyclopedia Britannica Online. Access Date: September 15, 2020 .Retrieved from https://www.britannica.com/topic/wage
- Haviland W.A.,(1997) *Anthropology*, Harcourt Brace College Publishers,8th Edition,USA.
- Nash, M. (1972) "Economic Anthropology" In; Sills, D.L(ed) International Encyclopedia of Social Sciences, The Macmillan Co.& The Free Press, Vol.4, USA
- Poteyeva, Margarita (2018) *"Social Capital*", In Encyclopedia Britannica Online. Encyclopedia Britannica Inc., Access Date: September 15, 2020 retrieved from https://www.britannica.com/topic/social-capital
- Small, J.& Witheric, M., (1986) *Modern Dictionary of Geography*, the free press. London
- Stryzhak, O. (2012), *Human Capital Theory; Formation of Scientific Concept*, Kharkiv National University of Economics, available at; http://www.oalib.com/downloadEndnote/2046669
- *The Human Capital Report 2016*, World Economic Forum , Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/HCR2016_Main_Report.pdf
- The Editors of Encyclopedia Britannica,(1998) *"Technical Education*", In; Encyclopedia Britannica Online, Encyclopedia Britannica, Inc., Access Date: November 30, 2019. Retrieved from https://www.britannica.com/topic/technical-education,
- The Editors of Encyclopedia Britannica, (٢٠١٦)*"Labour"* In; Encyclopedia Britannica Online, Encyclopedia Britannica, Inc., Access Date: December 21, 2017. Retrieved from https://www.britannica.com/topic/labor-in-economics
- The Editors of Encyclopedia Britannica, (2018)"*Gary S. Becker*" In; Encyclopedia Britannica Online, Encyclopedia Britannica, Inc. Access Date: October 03, 2018, Retrieved from; https://www.britannica.com/biography/Gary-Becker

The Effect of Technical Education in Human Capital's Reinforcement and Labour Market
The Permanent Capital Project at Technical Schools as a model

Salwa, E. Abdalkader
Anthropology Department
Faculty of Arts, Alexandria University, Egypt
Email:Salwa.foa.alex@gmail.com

Abstract

Human capital development has become an urgent issue to enhance human capabilities and competencies through continuous education and training. technical education plays an important role in developing its employees and preparing them for the future. development efforts in education have focused on several areas including; dual education and partnership with the private sector, that is strengthening the skills, and reducing the gap between graduate specifications and labor market requirements. the study aimed to define the role of technical education in enhancing human capital and labor market through the project of permanent capital for education and production applied in several technical schools in Alexandria Governorate as a model, thus technical education (specifically the capital project) is a fundamental variable, the strengthening of human capital and the labor market are dependent variables. It based on anthropological field work, using direct observation and In-depth interviews; Individual and group. the analysis based on human capital and social capital theory. It concluded several results discussed in the following:
-description of the project reality
-the socio-cultural dimensions of the project.
-the project's influence on human capital and the labor market
-the future of the project.

***Keywords**:* permanent capital project-technical education - human capital.